



جامعة قسنطينة 3 صالح بونيدر
كلية العلوم السياسية



قسم التنظيم السياسي والإداري
تخصص: ماستر سياسات عامة

مطبوعة بيداغوجية في مقياس السياسات العامة القطاعية والبرامج الحكومية

موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر سياسات عامة

إعداد الدكتورة بن بريهوم ميادة
أستاذة محاضرة بكلية العلوم السياسية
السنة الجامعة 2025-2026

مقدمة عامة للمقياس

مقياس السياسات العامة القطاعية والبرامج الحكومية من المقاييس الأساسية في تكوين طلبة الماستر تخصص سياسات عامة، ويعتبر واحد من المقاييس الشاملة التي تنقل الطالب من العام إلى الخاص، وفق تراتبية منهجية هادفة لتكوين الطلبة في كيفية التحكم في المناهج الكلية والأطر العامة في تحليل الواقع استنادا إلى المرجعية النظرية والمعرفية المفسرة.

ثم إن موضوع السياسات العامة القطاعية واحد من الميادين التي تثير اهتماما واسع النطاق لدى الباحثين والأكاديميين، نظرا للدور الهام الذي تلعبه السياسات العامة في الحياة اليومية للفرد المواطن كما في عملية التنمية المستدامة وتطور المجتمعات والدول.

أهداف المقياس

يهدف المقياس إلى تكوين قاعدة معرفية للطالب حول السياسات العامة القطاعية والبرامج الحكومية ومسألة التداخل الصحي والتكاملي بين مختلف القطاعات الحكومية، مبرزا نقاط القوة التي تميز التكامل القطاعي في ظل ضرورات التقسيم.

- إبراز الأدوار التي تلعبها الدولة في ضبط التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، متجاوزة وظيفتها التنظيمية لتلعب دورا محوري كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، وتتجسد طبيعة هذا التدخل في اعتماد سياسات عمومية هيكلية.

- تحديد مكامن الخلل في تراجع بعض القطاعات في الجزائر على حساب أخرى، والتعرف على المحددات الناجمة والمتطلبات الكفيلة بترقيتها إلى مستوى القطاعات النشطة.

محاوالمقيااس

تطبيقا للمقرر الدراسي والحجم الساعي المحدد تقسم هذه المطبوعة إلى المحاوالم التالية:

مقدمة

المحور الأول: مفهوم السياسات القطاعية للحكومة

المحاضرة الأولى: السياسات القطاعية الحكومية: مدخل عام

المحاضرة الثانية: خصائص ومراحل السياسات القطاعية

المحاضرة الثالثة: السياسات القطاعية نحو منظور إصلاحى فى السياسات العامة

المحاضرة الرابعة: تكيف السياسات القطاعية مع المتغيرات الخارجية

المحور الثانى: التكامل القطاعى فى السياسات العامة

المحاضرة الخامسة: مفهوم وأهمية التكامل القطاعى فى السياسات العامة

المحاضرة السادسة: آليات تكامل السياسات القطاعية

المحاضرة السابعة: تحديات تكامل السياسات القطاعية

المحور الثالث: نماذج عن السياسات القطاعية

المحاضرة الثامنة: قطاع التعليم

المحاضرة التاسعة: قطاع الصحة

المحاضرة العاشرة: قطاع السىاحى

المحاضرة الحادية عشر: قطاع البيئة والتنمية المستدامة

المحاضرة الثانية عشر: قطاع العمران والمدينة والتهيئة العمرانية

الخاتمة

مقدمة

من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ هو سؤال كبير طرحه هارولد لاسويل منذ خمسينات القرن العشرين وهو ما تحاول كل الأنظمة السياسية بمختلف أشكالها وتوجهاتها الاقتصادية والإيديولوجية الإجابة عنه من خلال جملة من القوانين والبرامج العملية التي تستهدف في كثير من الأحيان التعبير الفعلي عن المتطلبات المجتمعية بتعبيرات إستون وهذه البرامج والسياسات أصطلح على تسميتها بالسياسات العامة.

وتشمل السياسات العامة الاستراتيجيات والتوجيهات والإجراءات التي تتخذها الحكومات والهيئات المعنية الأخرى بذلك لتحسين مختلف القطاعات وضمان رفاهية أكبر للمجتمع ككل، ويجب ألا تقتصر السياسات العامة على كونها مجرد تطلعات وأهداف مسطرة، بل يجب أن تطبق بفعالية على أرض الواقع، تاركة تأثيرها على الأفراد من جهة والمجتمع والبيئة من جهة أخرى.

في المقابل السياسات القطاعية للحكومة هي الخطط والبرامج والسياسات التي ترسمها الدولة في قطاع من قطاعاتها، كقطاع الصحة، التعليم، البيئة، التشغيل، العمران، الشباب والرياضة السياحة.....إلخ، قائمة في خطتها على تحديد أولويات الاهتمام داخل كل قطاع، وتتنوع خصائصها بين التركيز على المحاور الأساسية التي تمس القطاع، تكون أكثر تخصيصية تقوم على معالجة نقاط الضعف والاختلالات الممكنة، ولا تخرج عن الإطار العام لتوجهات الدولة.

وتحتل مسألة التكامل القطاعي أهمية بالغة في هذا السياق مرتكزة أساسا على التنسيق بين مختلف القطاعات من خلال آليات للعمل المشترك، تقليلا للفجوات وتعجيلا للتنمية الشاملة والمستدامة، فهي بالأساس تقوم على خلق شبكة قوية قادرة على الجمع بين القواسم المشتركة ونقاط الالتقاء في إطار إصلاحي ومتكيف مع مختلف المتغيرات الخارجية.

وتعد مسألة الآليات والوسائل التي توظف في إطار هذا التكامل من خلال لجان مشتركة وأجندات عمل ودمج خطط قطاعية ضمن خطة قومية شاملة وضامنة لتوافق الأهداف من الأهمية بمكان، في مقابل هذا التكامل القطاعي لا يقتصر فقط على الأطر الرسمية، بل يمكن أن يكون شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يشارك عادة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية والمبادرات التنموية، وكذا التنسيق على مستوى تبادل البيانات والمعلومات التي من شأنها تغيير أو تصحح العديد من الخطط والبرامج من جهة كما تساهم في تسريع الإجراءات خاصة منها تلك المرتبطة بشكل كبير بمجال الاستثمارات من جهة أخرى.

وأضحى اليوم الحديث في ظل التغيرات المتسارعة والتطورات التكنولوجية في مختلف المجالات التركيز على مسألة التكامل الرقمي بين القطاعات الحكومية من خلال ربط الأنظمة المعلوماتية خدمة لفلسفة عمل ومنهجية استراتيجية مرتكزها تكامل البيانات، تكامل العمليات، تكامل الخدمات، والتكامل الاستراتيجي، من خلال بنية تحتية مرنة وموحدة، سياسات داعمة للبيانات المفتوحة، ومنصات وطنية مشتركة وحوكمة قوية للأمن السيبراني.

المحور الأول: مفهوم السياسات القطاعية للحكومة

المحاضرة الأولى: السياسات القطاعية الحكومية: مدخل عام

إن حقل السياسة العامة هو مجال حديث نسبياً وظهر كمقاربة معرفية في العقد الخامس من القرن العشرين، وهو لا يكتفي بدراسة مضمون السياسة فقط ولكن يتطرق إلى كيفية صنعها وكيفية تنفيذها، والمطابقة بين الأهداف المعلنة والنتائج العملية للتطبيق، وأضحت السياسة العامة اليوم أداة مهمة لتقويم أداء النظام السياسي ودرجة فعاليته.

أولاً: تعريف السياسة العامة

يعتبر مفهوم السياسة العامة أحد أكثر المفاهيم استعصاءاً على الضبط والتحديد في حقل التحليل السياسي والإداري، إذ لم يتفق المتخصصون على صياغة تعريف جامع ومانع يحظى بإجماع أكاديمي، بل تنوعت تعريفاته بناءً على اختلاف الزاوية التي ينظر إليه من خلالها وفي هذا الصدد يمكن ذكر مجموعة من التعريفات للسياسات العامة:

- توماس داي هي "ما تريد حكومة ما أن تفعله وما لا تفعله".
- دافيد ايستون "هي التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع".¹
- غابريال ألموند "هي محصلة منتظمة عن تفاعل المدخلات المتمثلة في المطالب ودعم المخرجات للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته على أداء وظائفه الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية".²

¹ فيصل براء المرعشي، الموسوعة السياسية اقتراب تحليل النظم الإقتراب النسقي. 2017، ص61.

² تامر الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص95.

➤ جيمس أندرسون هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة ما أو لمواجهة قضية أو موضوع بمعنى هي مجرد خيار من بين البدائل.

➤ خيرى عبد القوي" هي تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة للوصول إلى اتفاق حول تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها لاختيار بديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تتطوي على حل مرضي للمشكلة".¹

➤ السياسة العامة هي إطار للقوانين واللوائح والإجراءات التي تنفذها الحكومات لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، وهي بمثابة بيان لنية الحكومة والتزامها بمعالجة قضية أو مشكلة معينة.² وبناء على التعاريف السابقة نقدم تعريفا إجرائيا للسياسة العامة.

السياسة العامة هي مجموعة القرارات والقوانين والسياسات والبرامج التي تتدخل من خلالها السلطة العمومية قصد حل مشكلة عامة تدخل ضمن نطاق اختصاصها، وتكون هذه السياسات معبرة عن توجهات النظام السياسي إزاء القضايا التي تواجهه في بيئته الداخلية أو الخارجية.

ثانياً: عناصر وأدوات السياسة العامة

إن السياسة العامة هي مجال مرتبط بشكل أساسي وبصفة وثيقة بعمل الحكومة، أي

¹ جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة. ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998، ص36.

² O P Jindal Global, What is Public Policy? Definition, Scope, Features, Types & More. December 30, 2023, accessed March 16, 2024, at 20 :00 h

<https://jgu.edu.in/blog/2023/12/30/what-is-public-policy/>

الهيكل التنفيذي الذي تجسد من خلاله الدولة وظائفها السيادية، وهو ما يكسبها طابع العمومية، هذه العمومية بمعنى أنها تخدم المصلحة العامة وتتعامل مع القضايا المشتركة لجميع أفراد المجتمع.

وهذا ما يستلزم توفر عنصر القوة الشرعية فيها، وهي قوة مستمدة من الأطر الدستورية والقانونية للدولة، وهو ما يمنح الحكومة سلطة الالتزام القانوني والمؤسسي، من أجل تطبيق ما تم صياغته، كما يتطلب بالأساس وجود أدوات مختلفة وآليات متنوعة يعتمد عليها لأجل تحقيق الأهداف المحددة، من أدوات تشريعية، اقتصادية ومالية وكذا توعوية وإعلامية، وكذلك بهدف تحقيق الاستقرار المستدام في المجتمع من خلال التوزيع العادل للموارد، وإدارة الأزمات بشكل استباقي، واحتواء المطالب المجتمعية عبر قنوات مؤسسية وتجنب الاضطرابات من خلال إتباع سياسات معينة، تعزز السلم الأهلي وتبني الثقة بين المواطن والدولة.¹

وتعد الرفاهية الاجتماعية وتحقيق السلم المجتمعي من الأهداف الأساسية حيث تسعى الدول لتحقيقها، في مختلف مستوياتها القطاعية والشاملة، ولا يمكن أن تتحقق إلا بوجود أدوات ووسائل عديدة تسمح للدولة بأن ترسم سياسة عامة تلبي أكبر عدد ممكن من المطالب المجتمعية، هذه الأدوات التي تجعل من دور الدولة محوري وفاعل أساسي فيها، وتتجسد في شكل مؤسسات رسمية وكذلك تعاقدية تعتمد عليها الدولة بصفة كلية في تنفيذ السياسة العامة

¹ محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسات المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية. منشورات جامعة قارونس، بنغازي، 1998، ص 169.

المرسومة، ولكن هذه الأدوات تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا راجع للطبيعة النظامية والهيكلية للدولة والاختلافات الموضوعية والقضايا المجتمعية من حيث درجة تقدمها وتطورها وطبيعة معتقداتها وقيمها فضلا عن المحددات الطبيعية والبيئية المتواجدة فيها.¹

ثالثا: فواعل السياسة العامة

تتجاوز عملية رسم السياسات العامة الأطر المؤسسية للدولة، حيث لا تنحصر فقط في مشاركة القوى الرسمية بل تساهم جهات أخرى غير رسمية في التأثير بشكل كبير على صانعي السياسات العامة ومنفذيها ضمن ديناميكيات تفاعلية معقدة ومن أهم هذه الفواعل على سبيل المثال لا الحصر: الجماعات المصلحية، الجماعات الضاغطة، الأحزاب السياسية، المواطنون، الرأي العام.²

ويعد الفاعلون في مجال السياسات عنصرا أساسيا في عملية صنع السياسات، وتؤكد العديد من نظريات السياسات الكلاسيكية والمعاصرة على أهميتهم، ويصنف الفاعلون إلى فئتين: فاعلون حكوميون رسميون، وفاعلون غير حكوميين، مع وجود عدة أنواع فرعية ضمن كل فئة تحلل خصائص الفاعلين، بناء على قوتهم ومواردهم ومهاراتهم واستراتيجياتهم ووجهات نظرهم وأفكارهم.²

¹ المرجع نفسه، ص 169.

² Ana Petek, Classifying roles of Policy Actors. university of Zagreb, 2022, accessed March 17, 2024, at 14.00 h

<https://ecpr.eu/Events/Event/PaperDetails/64472>

² جيمس أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص 52.

رابعاً: السياسات العامة القطاعية: مدخل مفاهيمي

تركز السياسات العامة القطاعية على تحسين وتسهيل الوصول إلى الخدمات في مجالات محددة كالرعاية الصحية والتعليم، والتشغيل وغيرها، وتستهدف هذه السياسات عرض الفرص والتحديات الخاصة في كل قطاع، بهدف تعزيز الأداء وضمان التوزيع العادل للموارد ومن خلال التركيز على قطاعات محددة، يستطيع صناع السياسات تصميم تدخلات تلبي احتياجات معينة، مما يؤدي إلى تحسينات أكثر فعالية ودقة في تلك المجالات، ويتيح هذا النهج وضع استراتيجيات متخصصة وتخصيص الموارد بكفاءة.

1-تعريف السياسات العامة القطاعية

تتألف السياسة القطاعية من سياسات تفصيلية مصممة خصيصاً لقطاعات محددة وغالباً ما تتضمن تدابير رئيسية لتحقيق أهداف مفصلية، كخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في مجالات مثل الطاقة والنقل والمباني على سبيل المثال، كما تشمل مجالات النقل والبيئة، الصحة والتعليم والتشغيل... يمكن تحسين السياسة القطاعية، وبالتالي السياسة العامة، من خلال إدراج عامل الزمن كحدث داخلي في عملية صياغة السياسة نحو الأفضل.¹

2-عناصر السياسة القطاعية

كل سياسة قطاعية تتشكل من ثلاث عناصر أساسية هي:

¹ Wiston library , Significance of Sectoral Policy. accessed March 17, 2024, at 19 :00 h
<https://www.wisdomlib.org/concept/sectoral-policy>

2-1- القواعد والأسس: فالسياسة القطاعية أولا وقبل كل شيء يحكمها توجه وإطار عام قد يكون واضحا في بعض الأحيان أو أقل وضوحا، مرتكزه الأساسي التوجهات العامة للدولة المجسدة في الإطار التشريعي والقانوني، كما أن أي سياسة قطاعية تهدف إلى حل لمشكلة واحدة أو العديد من المشاكل، فهي في النهاية كما يقول بيير مولر: "كل سياسة تحمل فكرة عن المشكلة تمثل فئة اجتماعية أو قطاع معني تسعى إلى إبرازه".

2-2- أدوات التدخل: وهي تلك الأدوات التي تسمح للسلطات المختصة بتنفيذها، وهي تطرح مسألة كيفية الاختيار بين أدوات العمل المتعددة المتاحة، فأدوات التدخل تسمح بالربط بين توجه السياسة العامة (تمثيل المشكلة) والنواتج التي حققتها على الجمهور، إضافة إلى الموارد المالية المخصصة والكفاءات البشرية اللازمة.

2-3- الجمهور المستهدف: أي جمهور السياسة العامة الذي تنعكس عليه آثارها العامة وهو ينطوي على آثار النشاط العمومي على الأفراد الذين تستهدفهم، والجمهور هو الذي يحدد مدى اتساع أو ضيق مجال هذه السياسة وطبيعتها، فمثلا السياسة المالية تهم جميع المواطنين في بلد ما في حين أن إصلاح النظام الأساسي للمحاسبين يتعلق بجمهور محدود جدا، وتجدر الإشارة أن بعض السياسات القطاعية لا تحدد بصفة واضحة الجمهور المستهدف من التدابير المتخذة في هذه السياسة، لأن السلطة العمومية لا تعرف دائما من سيتأثر فعليا في التدابير.¹

¹ محمد الأمين بن جيلالي، السياسات القطاعية في الجزائر. محاضرات مقدمة لطلبة ماستر مهني إدارة عامة، جامعة تلمسان، 2025، ص33.

المحور الأول: مفهوم السياسات القطاعية للحكومة

المحاضرة الثانية: خصائص ومراحل السياسات القطاعية

السياسة العامة القطاعية هي تدخل حكومي موجه يهدف إلى معالجة قضايا اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية محددة ضمن قطاع أو مجال معين (مثل الزراعة أو الرعاية الصحية أو التكنولوجيا، ويتمثل هدفها الأساسي في تنظيم هذا المجال المحدد أو دعمه أو إصلاحه بما يتماشى مع الأهداف الوطنية الأوسع.

1- خصائص السياسات العامة القطاعية

تتمثل الخصائص الرئيسية للسياسات العامة القطاعية فيما يلي:

- ✓ **مجال موجه - التخصص الدقة-**: على عكس سياسات الاقتصاد الكلي العامة، تركز السياسات القطاعية على الاحتياجات والتحديات والخصائص الهيكلية الفريدة لقطاع معين.
- ✓ **توجه نحو تحقيق أهداف محددة:** صممت هذه السياسات لتحقيق أهداف محددة، مثل تعزيز الابتكار التكنولوجي، أو زيادة الإنتاج الزراعي، أو تحسين رعاية المرضى في نظام الرعاية الصحية، وارتباط ذلك بحجم الموارد والميزانية المخصصة لتحقيق تلك الأهداف.
- ✓ **تخصيص الجهات المعنية-الفاعلين-**: يتطلب الصنع تعدد الفاعلين بين الرسميين وغير الرسميين، فتكون مشاركة فعالة من جهات متخصصة، مثل قادة الصناعة، والنقابات العمالية، وجماعات المناصرة، والمهنيين العاملين مباشرة في هذا القطاع وذلك حسب طبيعة القطاع.¹

¹ ياسمين صالح، مفهوم السياسة العامة والسياسات العمومية والسياسات القطاعية في ضوء دستور 2011. ص 04 تم الاطلاع 2023/03/20، الساعة 08:55.

2-مراحل السياسات العامة القطاعية

تمر السياسة العامة القطاعية بمراحل عملية تبدأ من مرحلة الصنع ضمن تأثير لمختلف الفواعل وبحسابات الداخل والخارج، وضمن محددات نظام حكم الدولة وفي إطار الدستور المعمول به والتفاعلات البيئية والإيديولوجية السائدة وطبيعة النخبة الحاكمة والموارد المتاحة تليها عملية تنفيذ السياسات العامة من خلال آليات قانونية وسياسية وإدارية، ثم عملية التقييم وهي المرحلة التي يتم فيها المقارنة القياسية بين الأهداف المسطرة والنتائج العملية وتعتبر هذه المراحل الثلاث التنظيمية في السياسة العامة القطاعية تحاكي مراحل السياسة العامة.

لكن توجد عمليتين ثانويتين الأولى استباقية متعلقة بجدولة المشكلة العامة ثم تقديم البدائل والخيارات الممكنة مع دراسة تكلفة كل بديل، بالنظر إلى الموارد المتوفرة والثانية عملية إصلاح السياسات العامة وهي مرحلة تتبع عملية التقييم هدفها تقديم السياسات البديلة في ظل سلبيات السياسات القديمة والاعتماد على نتائج تقييمها والإصلاح قد يحتاج أحيانا لإعادة الإصلاح.¹

كثيرة هي القضايا المجتمعية التي يواجهها صناع السياسة العامة في أي بلد كان، حيث تتطلب هذه القضايا الإسراع قدر الإمكان نحو محاولة إيجاد الحلول لها في إطار تدخل حكومي أو سياسة عامة أو قطاعية، وبهذا تنتوع أساليب مواجهة هذه القضايا، فما تتم جدولته ضمن جدول أعمال سواء أكان ذلك عن طريق اختيار المعنيين أو أن يلزمون بذلك

¹ محمد زاوي بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

يتم البحث له عن حل، فالقضايا الأكثر أهمية هي التي تكون الأكثر طلبا من طرف أفراد المجتمع، فتستحوذ على الاهتمام أكثر من غيرها، ما يجعلها تحتل مكانة متقدم في الأجندة السياسية.

تتداخل المراحل السابقة مع مراحل فرعية إضافية يمكن تفصيلها على النحو التالي:

1-تحديد المشكلة: يعبر الرأي العام أو رأي النخب عن استياء من سياسة قطاع ما ويتم تعريف المشكلة وتوضيحها من قبل أفراد ومؤسسات، مثل وسائل الإعلام وجماعات المصالح والأحزاب.

2 وضع جدول الأعمال: يعد تحديد البدائل أمرا بالغ الأهمية لعملية السياسة ونتائجها قبل صياغة أي سياسة واعتمادها، يجب أن تطرح القضية على جدول الأعمال (قائمة البنود قيد الدراسة، يجب أن تمر الفكرة بعدة مستويات، بما في ذلك جدول أعمال النظام السياسي العام، وجدول أعمال الكونغرس والرئاسة، وجدول الأعمال البيروقراطي، ومن بين الجهات الفاعلة الرئيسية في وضع جدول الأعمال: مراكز الأبحاث، وجماعات المصالح، ووسائل الإعلام، والمسؤولون الحكوميون.¹

3-صنع السياسات: انطلاقا من المشكلات التي تم تحديدها وإدراجها في جداول الأعمال المختلفة، يجب صياغة سياسات لمعالجة هذه المشكلات، ما يستلزم بعد ذلك اعتماد هذه

¹public policy process, accessed March 20, 2024, at 15 :33 h

<https://www.laits.utexas.edu/gov310/PEP/policy/index.html>

السياسات من خلال العملية البرلمانية، ثم تنقيحها عبر العملية البيروقراطية، يعد عدم اتخاذ قرار (التقاعس عن العمل، أو رفض اقتراح ما) بحد ذاته عملية صنع سياسة.¹

4-الميزانية: يتم سنويا تخصيص الاعتمادات المالية وتحديد المبلغ المخصص لكل سياسة قطاعية تماشيا والاحتياجات والأهداف.

5-التنفيذ: تتولى الوكالات التنفيذية (الجهاز البيروقراطي) تنفيذ السياسات، وقد يشمل التنفيذ اعتماد القواعد واللوائح، وتوفير الخدمات، وحملات التوعية العامة، والفصل في النزاعات.²

6-التقييم: تقوم العديد من الجهات بتقييم أثر السياسات، لمعرفة ما إذا كانت تحل المشكلات المحددة وتحقق أهدافها، وينظر التقييم في تكاليف السياسات وفوائدها، فضلا عن آثارها غير المباشرة وغير المقصودة، وتقوم المؤسسات الرسمية بتقييم السياسات بعد تطبيقها من خلال آلياتها وقنواتها، إضافة إلى تقييم كل من جماعات المصالح ومراكز الأبحاث والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، وغالبا ما يؤدي التقييم إلى تحديد المشكلات وبدء جولة جديدة من وضع الأجندة وصياغة السياسات.³

فالسياسة العامة في النهاية تكون رشيدة، عندما يصبح هناك فرق إيجابي بين: القيم التي تم تحقيقها وبين القيم التي تم التضحية بها، بالشكل الذي يؤكد عظمة وأفضلية البديل الذي تم اختياره في تحقيق الأهداف المسطرة والخاصة بكل قطاع من القطاعات.

¹ يزن خلو محمد ساجد، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني دراسة مقارنة. دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص92.

² ثامر الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص171.

³ مركز الدراسات والأبحاث، تقويم السياسات العامة. القاهرة، 1989، ص173.

المحور الأول: مفهوم السياسات القطاعية للحكومة

المحاضرة الثالثة: السياسات القطاعية نحو منظور إصلاحي في السياسات العامة

تعد نظرية المرجعيات من بين الإسهامات الجديدة التي أضفت نقاش نظري شيق على مسألة إصلاح السياسات العامة ببنائها لصورة ذهنية عن النشاط العمومي وبعتمادها على النظريات السوسيولوجية التي تضع مفهوم النشاط العمومي في ظل تزايد التعقيد التنظيمي.¹

يعد الباحث الفرنسي "بيار مولر أول من صاغ هذه النظرية وواضع خطوطها العريضة إذ تستند إلى مرتكزات النظرية المؤسسية الاجتماعية، والتي تتعرض للسياسة العامة من المنظور التحليل المعرفي للنشاط العمومي، معتبرة في ذلك المؤسسات هياكل وأنظمة رمزية معقدة مقيدة ويفهم من خلالها أن السياسات العامة تحتوي على تصورات لحل المشاكل المطروحة وفق مرجعية معينة، ما يعني أن هذه المقاربة هي ذات طابع معرفي مبني على تصورات تستند إلى صور والخرائط الذهنية العامة تعبر عن طبيعة العالم المحيط بنا، تستمد هذه المقاربة النظرية تفسيراتها من القدرة على التنبؤ بالتغيير ودرجته وكيفية وإمكانية حدوثه، باقتراح نموذج نظري يسمح بالتوقع التغيير الجذري في سياسة معينة انطلاقاً من التحولات المستمرة في النشاط العمومي.²

انطلاقاً من الفرضيات التي قدمها بيتر هال يتبلور التغيير الجذري للسياسات العامة حسب

¹ Pierre Muller, «Présentation: Cinq défis pour l'analyse des politiques publiques ». Enjeux, controverses et tendances de l'analyse des politiques publiques. **Revue française de science politique**, 46^e année, n°1, 1996, p95

² Ibid, p36.

نظرية المرجعية في قطاع ما وفي وقت معين من خلال الدور الذي يلعبه الوسطاء (Les médiateurs) بتكليف السياسات العامة مع المرجعية الشاملة من خلال تفعيل آليات التغيير وفي هذا السياق يعطي بيار مولر مثال إصلاح قطاع الفلاحة في فرنسا.

ومن أجل فهم كيفية حدوث إصلاح السياسات يتطلب الأمر معرفة مفهوم المرجعية الذي هو عبارة عن مجموعة القيم الأساسية التي تتضمن معتقدات المجتمع بجانب المعايير التي تسمح بالاختيار بين مسارات مختلفة، وبمعنى آخر أي سياسة تتشكل من مجموعة الصور التي تعطي معنى للبرنامج السياسي الذي يحدد معايير الاختيار وأنماط تحديد الأهداف مرتبطة بعملية معرفية تسمح بفهم الواقع وبالحد من تعقيداته.¹

بمعنى وضع سياسة قطاعية معينة يرجع إلى بناء رسم أولي أو بوجود صورة عن الواقع الذي سيتم التدخل في إطاره، وعلى ضوء مرجعية هذه الصورة المعرفية سينظم الفاعلون إدراكهم للمحيط، والتي تسمح أيضا للفاعلين بمقارنة الحلول المقترحة ومدى قابليتها للتطبيق وفقا لمرجعية السياسة.²

ومن هذا المنطلق فإن تحليل تغيير السياسة العامة من منظور المرجعية يعتمد على جانبين أساسيين وهما:

1- السياسة العامة عبارة عن صورة اجتماعية بمعنى تمثيل النظام الذي من خلاله نريد

¹ pierre Muller, Les politiques publiques, Que sais-je ?, PUF, Paris, 2009, p 31.

التدخل، هذه الصورة تمكننا من الانتقال إلى تصميم معقد لكنه مفيد في تسطير أهداف السياسات بدقة.

2- تحليل السياسة العامة يؤدي بنا إلى الإلمام بكل ما يتعلق بالسياسة من الناحية الفكرية والعملية الاجتماعية الملموسة عبر التطرق إلى الوسائل التنظيمية والمالية والإدارية والقانونية البشرية ومختلف الإجراءات التقنية، علاقات السلطة.¹

ولذلك حدد بيار مولر عناصر نظرية المرجعية والمكونة من أربعة عناصر معرفية متميزة عن بعضها البعض ومترابطة فيما بينها تساعدنا على إدراك العالم المحيط بنا وهي:

1- القيم (التمثلات الأساسية): التي تفرق بين الجيد والسيئ وبين المرغوب والمرفوض والمحددة للإطار الكلي للنشاط العمومي، ولذلك نجد أن القيم يمكن أن تؤدي إلى توسيع أو تقليص النقاش حول قيم السياسات العامة القطاعية، مثل الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية الليبرالية، ولعل أن ذلك يخضع لمقتضيات العملية السياسية (التوافق السياسي).

2- المعايير: تعمل على تحديد أطر ومبادئ العمل العمومي (l'action publique) وبتابع قواعد معيارية تبين الفروق بين الواقع المعاش والواقع المأمول، و هنا يمكن استحضار الموقع المعياري للمؤسسات والأطر القانونية التي تعطي معنى للبرنامج السياسي على أرض الواقع

3- اللوغاريتمات: وهي علاقات سببية تعبر عن حالة الفعل أو النشاط ويمكن التعبير عليها بالصيغة المنطقية التالية " إذا كان-فإن" تقدم قوانين ومعطيات متلازمة تساعد على تبسيط

¹ Bruno Jobert et pierre Muller, L'état en action (politiques publiques et corporatismes presses universitaire de France, 1987, p51

الظاهرة المدروسة، وبإخضاعها لحسابات اللوغاريتم مثل إذا كان تخفيض الحكومة الإعانات على المؤسسات الاقتصادية فإن ذلك يؤدي إلى إنجاح التنافسية فيما بينها.

4-الصور: الصور الذهنية المتداولة على مستوى الحس المشترك (المخيال العام) بمعنى نظرة الأفراد وطريقة إدراكهم لعالمهم وفق مجموعة من العناصر الرمزية والتي تعطي المعنى لتدخلات الفاعلين، وهذه الصور تهيمن وتؤثر على القيم والمعايير وحتى اللوغاريتمات، إذ تعمل على تحديد أهمية كل قطاع وفقا للأدوار والمهام (تشكيل الصورة المرجعية) مثل: الأهمية التي يمثلها قطاع الصحة بالنسبة للمجتمع.¹

في هذا الشأن يطرح إشكالية تتمثل في كيف يمكن أن تؤدي الصور المختلفة بأن تشكل حدا أدنى من الانسجام والتعايش بين التصورات المختلفة لبناء مرجعية موحدة ومتماسكة. وبالتالي هذه العناصر المترابطة المتسلسلة معرفيا تساعدنا على فهم الواقع وبالحد من تعقيداته وبتنظيم إدراك الفاعلين لمحيطهم، ومن هذا المنظور تقوم المرجعية على تفسير السياسات العامة القائمة تحت تأثيرات نظام التمثيل (التصور) العام الذي يعكس التمثيل الحقيقي للعلاقات السببية وآثارها واللوغاريتمات والعناصر الموجهة والهادفة إلى تحديد الصواب من الخطأ، ما يعني أن العناصر المعرفية لهذه النظرية التي تعتمد على الأبعاد المعرفية والفكرية والقيمية والعقائدية في تحليل النشاط العمومي أو الحكومي (L'action Publique).²

¹ نذير المومني وآخرون، البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت 2007، ص 457.

² قوي بوحنية ومحمد العيد حسيني، السياسة العامة الصحية في الجزائر (دراسة من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث)، مجلة الدراسات السياسية، العدد 01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013، ص 15.

ومن هنا يتضح أن مرجعية السياسة هي مجموعة القيم والمعايير واللوغاريتمات والصور التي تحدد الإطار العام والذي يعد المرآة العاكسة للواقع، والتي تحدد قواعد النشاط العمومي، وهذه المرجعية تتجاوز حدود القطاع أو مجال معين من مجالات تدخل الدولة.

ينتظر من مفهوم المرجعيات تقديم عناصر لتفسير إصلاح السياسات أين نجد أن منظومة القيم القادرة على استيعاب المصالح، وبإعطائها لأهمية ومكانة متفاوتة للسياسات القطاعية وفقا للأهمية التي يحتلها أي قطاع والدور الذي يلعبه في المجتمع، وفي هذا الإطار يمكن تقديم السياسة الصحية كمثال على ذلك باعتبار أن الصحة تحتل أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع (التمثيل العام) الذي يعطي لهذه القيمة معنى، فأهمية الصحة والعافية في حياة الإنسان والمجتمع يجعلها تعبر عن تمثيل عام يعبر عن الرغبة في استبدال المرض بالصحة، ومن هنا يمكن استحضار محورية سياسة الصحة التي توضع ضمن أطر معيارية يعمل النشاط العمومي على تجسيدها، بوضع أنظمة للوقاية وللعلاج وباعتماد قانون يخص مستخدمي قطاع الصحة، وهنا يمكن الاعتماد على عنصر اللوغاريتم لتوضيح العلاقة بين النشاط العمومي والمشكلة العامة، ومن خلالها يتجلى أثر النشاط العمومي في تتبعه وكشفه للمشاكل التي تهدد الصحة العامة، بتقديم حلول وإجراءات تقوم بتوضيح العلاقة السببية بين الصحة وحدث المرض وسبل حمايتها، مبرزة بذلك صور ذهنية تعبر عن العلاقة السببية الوثيقة الموجودة بين الصحة والدائرة الاجتماعية والثقافية التي تحتل أهمية بالغة في تصوراتها.¹

¹ Bruno Jobert et pierre Muller, Op cit, p52.

وعلى هذا الأساس تعتمد نظرية المرجعية في تحليلاتها للسياسات القطاعية على أربع عناصر أساسية لفهم المنطق الذي يحكم تدخل الدولة في مجال من المجالات ويؤثر في ديناميكيته:

أ- المرجعية الكلية (le référentiel global): هي الصورة العامة لكل المجتمع ومن خلالها يمكن فهم ديناميكية العمل العام الذي يستخدم في تحليل السياسات العامة من منظور التحليل المعرفي¹، وتتشكل هذه المرجعية من القيم والمعتقدات الأساسية للمجتمع منشأة بذلك معايير تسمح للاختيار بين مسارات مختلفة، كما أن هذه المرجعية تمثل المجتمع وتعبّر عن علاقاته مع محيطه وقدراته في التصرف عبر الفعل العمومي (دور الدولة والسياسات العامة) إذن مفهوم المرجعية لا يعني التوافق ولكنها تحدد معالم الحقل المعرفي الذي ينظم التفاعلات الاجتماعية ومن خلالها يتشكل النظام الهرمي للقيم ومعايير المرجعية الكلية التي تتمتع بالأولوية في صياغة السياسات وتغييرها.²

ولعل أن هذا المستوى الكلي هو الإطار المرجعي الذي يشكل البوتقة التي يفكك فيها الواقع وهو بمثابة سياق ذو معنى لا يمنع حدوث الصراعات ولا النقاشات ولا التشكيك يبرز التصورات المهيمنة وليس الفكر الواحد³، وفي هذا الصدد تظهر السياسات العامة بمثابة بناء له علاقة بالواقع السائد الذي تتشأ فيه هذه السياسات، والذي يبرز تمثيل أو صورة عامة عن الواقع

¹ Ioannis Papadhópoulos, **Médiateurs et démocratie**. (une french touch dans l'analyse des politiques publiques ?). presses de science Po, Paris.2015.p105.

² Pierre Muller, Op cit, P32

³ Pierre Muller, Esquisse d'une théorie du changement d'ans l'action publique (Structures, acteurs et cadres cognitifs). **Revue française de science politique**, vol. 55, n°1.(février)2005 .Presses de Sciences Po. Paris,179

المراد التدخل فيه، وهنا تبرز أجندة السياسة العامة فكرة عامة عن المشكلة والتعبير عن تمثلاتها وتصوراتها للحلول الممكنة.

ب- المرجعية القطاعية (**le référentiel sectoriel**): المرجعية الكلية هو مفهوم عام ومعقد يصعب تقديم مفهوم إجرائي له بالنظر إلى أن مفهوم المجتمع الكلي مقارنة بمفهوم المجتمع القطاعي، فالمرجعية الكلية تنفرع إلى مجموعة من الشعب الفرعية المرتبطة بوجود العديد من المرجعيات القطاعية، ولذلك يمكن توضيحه وتبينه من خلال المرجعية القطاعية التي نشأت في سياق التقسيمات القوية التي فرضتها وأدارتها الاختلافات والتخصصات الوظيفية الناتجة عن التطورات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة.¹

ومن منطلق أن المجتمعات تشهد تطورات متسارعة ودقيقة تتجه نحو "الدقة والتخصص" ومن خلاله تنامت وظائف الحكومات نظرا لتعدد وتنوع المجالات التي تتدخل فيه الدولة انطلاقا من البرامج الحكومية التي تهدف إلى السيطرة على جميع قطاعات المجتمع، ما يعني ذلك أن المرجعية القطاعية هي بناء اجتماعي فرعي تسوده العديد من التصاميم التي تميز طبيعة القطاع وتحدد دوره في المجتمع، وهنا يبرز أثر السياسة القطاعية في تمثيل قطاع أو مجال تنظيمي أو مهني معين والذي يرسم معالم وحدود القطاع وتتبلور في إطاره مرجعية قطاع ما مثل: الفلاحة، النقل، الصحة... إلخ، وتسمح هذه المرجعية بتشكيل مجتمع قطاعي مترابط ومنسجم مع الدور الذي يلعبه في المجتمع ويترك أثرا ملموسا فيه، ولعل أن هذا التمثيل

¹ Ioannis papdopoulos, Op cit, p107.

القطاعي له القدرة على فرض إطار مرجعي يعمل على توليد عناصر توضح العلاقة بين المستوى الكلي والقطاعي، ومن خلال ذلك يبرز دور الفاعلين الذين لهم القدرة والهيمنة على القطاع بتحديد طبيعة العلاقة بين المستويين.

وفي هذا الصدد تبرز الأهمية التي يحتلها الفاعلين (الوسطاء) في قطاع معين من إحداث تغيير السياسات العامة من خلال إبراز مدى قدرتهم على تغيير مرجعية القطاع ما يؤدي ذلك بصفة تلقائية إلى إصلاح السياسة القطاعية، ويبرز دورهم في ذلك في تحقيق ترابط واتساق في العلاقة بين المرجعية الكلية والمرجعية القطاعية، بمعنى جعل إصلاح السياسة القطاعية ينسجم مع المرجعية الكلية (المنظور العام) الذي تحدد التوجهات الكبرى لسياسة الدولة.

ج - علاقة المرجعية القطاعية بالمرجعية الكلية - Rapport global

« RGS » (sectoriel): إن وضع أي سياسة قطاعية في إطارها تستوجب علاقة القطاع بالكل بمعنى تشكيلها لعلاقة اتساق بين المستوى الكلي والقطاعي « RGS » للمرجعية، وتعتبر هذه العلاقة موضوع التدخل العمومي والتي تؤثر فيها الصور التي تحكم الفاعلين المعنيين بهذا القطاع، والإشكالية المطروحة في هذا الإطار تتمثل في أن علاقة القطاع بالكل في ظاهرها بسيطة، ولكن في الواقع تخضع لتصورات وأطر معيارية جد معقدة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن العلاقات الاجتماعية للفاعلين تعمل على تجسيد التنافس والتفاعل القائم بين العلاقات الاجتماعية والتمثيلات، ولذلك فإن علاقة القطاع بالكل تسمح بتسليط الضوء على المنشأ الاجتماعي للسياسات والتي توضح كيفية اشتغال النشاط العمومي.¹

¹ Bruno Jobert et pierre Muller, Op cit, p52

وقد تحدث في السياسة القطاعية اختلالات وتشوهات تظهر بصفة حتمية عند إعادة إنتاج قطاع معين وخلال إعادة إنتاج المجتمع لنفسه، مما يؤدي ذلك إلى إعادة إنتاج منطق التقسيم القطاعي للسياسة عبر محاولة تحقيق التطابق بين مستوى الإنتاج الاجتماعي الاختلالات القطاعية¹، وهنا التمثيل القطاعي يعمل على بلورة مرجعية قطاعية تؤدي إلى توليد عناصر تربط بين المستويين القطاعي والشامل، ومن خلاله يقوم الفاعلون بتشكيل العلاقة بين القطاع والمجتمع بشموله «RGS»، عبر نشاطات الوساطة التي تجسد حالة الارتباط المنسجم بالمرجعية الكلية، تؤدي إلى تشكيل مرجعية قطاعية تعتمد النخبة أو الخبراء الذين يهيمنون على سلطة القرار في قطاع ما.²

ولذلك فإن حدود القطاع غالبا ما تثير صراعات دائمة لارتباطها بالخلافات الجارية حول مراقبة أجنحة السياسة التي تحددها المرجعية الكلية، مما قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التوجه العام المهيمن لهذه المرجعية، عبر انتقاله إلى المستويات العليا للتسلسل الهرمي للمعايير التي تتطابق مع المرجعية الكلية، والسياسة القطاعية تحاول إدارة العلاقة بين القطاع المعني والمجتمع الكلي.

د-الوسطاء (Les médiateurs): يعتبر الوسطاء العنصر الأساسي (التمثيل المهني والمصلي) في هذه المقاربة، ومن خلال علاقة القطاع-بالكل يبرز دورهم في تحديد هذه العلاقة أو في تغييرها، وهذه العلاقة تتحول إلى تدخل عمومي (المقاولون) الذين يعملون على

¹ Bruno Jobert et pierre Muller, op cit, pp53-54

² Pierre Muller, op cit, p33.

بلورة صورة حول العلاقة الرابطة بين مجالي النشاط العمومي (الكلي والقطاعي) بإنتاج معاني تفصل بين المرجعية الكلية والقطاعية، وفي هذا الصدد يقوم الوسطاء بتكريس انسجام في العلاقة المعقدة الموجودة بين قيود المرجعية الكلية والاستقلالية القطاعية¹، والمقصود بالوسطاء عند برونوجوبير Bruno Jobert وبيار مولر Pierre Muller الفواعل الجماعية أو الفردية المكونة إما من كبار الموظفين أو من جماعات المصالح وتتمحور وظيفة الوسطاء في إعداد مرجعية السياسة القطاعية على نحو يجعلها منسجمة ومتكاملة مع المرجعية الكلية فيمثلون بذلك دور الفاعل المهيمن داخل مجال سياسة قطاعية معينة.²

وتجدر الإشارة أن الوسطاء يلعبون دورا مركزيا في تطوير عملية صنع السياسات عبر قيامهم بإنتاج مرجعية، وتفكيك علاقة الكل بالقطاع، ونقل وتكييف المطالب مع المرجعية الكلية، أين تبرز من خلالها ديناميكية التغيير التي تحددتها علاقة المرجعية الكلية بالمرجعية القطاعية، وبين المعايير والقيم التي ستصبح كلية والتمثيلات المهيمنة في القطاع المعني وبالتالي التطورات الحاصلة في المرجعية الكلية تؤدي تلقائيا إلى تعديل المرجعية القطاعية حيث تساعد عناصر المرجعية في تفسير إصلاح السياسات العامة من خلال إثارتها إشكالية علاقة السياسة القطاعية بالكلية التي تفرض تكييفها مع هذه الأخيرة، وتجدر الإشارة أن تغيير النموذج المهيمن التي يتكون من معايير وقيم عامة يمكن أن تتوسع لتكون منسجمة مع المرجعية العالمية.

¹ pierre Muller, op cit, p33

² صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص206.

المحور الأول: مفهوم السياسات القطاعية للحكومة

المحاضرة الرابعة: تكييف السياسات القطاعية مع المتغيرات الخارجية

إن تكييف السياسات العامة للدولة مع سياق التحولات التي أفرزتها العولمة يفرض إصلاح سياساتها القطاعية لتحقيق تقارب وظيفي ومعرفي ينسجم مع هذا السياق¹، وعلى هذا الأساس يمكن فهم ديناميكية إصلاح السياسات القطاعية يتم على ضوء كيفية تحقيق الترابط والانسجام مع المتغيرات الخارجية (Variables exogènes) والتي تؤثر على عملية إصلاح السياسات القطاعية، كما تؤدي دورا مهما في إحداث تغييرات على سياسات الدولة الوطنية في هذا الصدد تحيلنا فكرة الصدمة الخارجية التي طرحها "وليام ستريك" و "كاتلين ثيلن" على تفسير التغيير الناجم عن تأثير العوامل الخارجية التي تقضي إلى تحطيم توازنات السياسة العامة الوطنية.²

على ضوء هذا يمكن تحديد الحدود فاصلة بين ما هو وطني ودولي، ومع تنامي تأثيرات العولمة باتت المشاكل العالمية أيضا مشاكل وطنية بل ومحلية، ولكي تتمكن الحكومات من معالجة مشاكلها الداخلية، ينبغي لها التحلي بروح الانفتاح على العالم الخارجي ومراعاة البعد الدولي.³

في ظل هذا الواقع تبرز التأثيرات الشديدة للعولمة الاقتصادية من خلال تفعيل "التحول الليبرالي"

¹ Patrick Hassenteufel . Sociologie politique : l'action publique. Armand Colin,2008 , p252.

² ibid.266.

³ يان وليامسون، إعادة التفكير في التنمية المستدامة: البحث عن خطة تحول، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص21.

للسياسات العامة من أجل تحجيم دور الدولة وتقليص تدخلها في النشاط الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل والثروة.¹

وبهذا المعنى فإن حدوث تغيير في السياق العالمي يؤثر بصفة قوية في وظائف الدولة يفرض إجراء إصلاحات في سياساتها العامة قصد التكيف مع هذا السياق، كما أثرت هذه التحولات بصفة عميقة على أدوار الدولة الوطنية للتكيف مع مقتضيات هذا السياق الجديد وأدخلتها في مراحل انتقالية حدثت خلالها إصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية.

يتضح من خلال هذا أن فلسفة التحول التي تنامت وتيرتها مع بداية عقد التسعينات الناجمة عن التأثير القوي للمتغيرات الخارجية أدت إلى إحداث التحول في السياسات العامة الوطنية، هذا ما يستلزم التطرق لدور **الفاعلين الناقلين** المؤثر في عمليات التفاعل بين الفواعل الوطنية وعبر الوطنية والدولية، في هذا الصد تحيلنا نظرية التقارب التي ركزت على تأثيرات العولمة خلال فترة زمنية معينة²، ومن خلالها يبرز أثر المتغيرات الخارجية جليا في ديناميكية إصلاح السياسات العامة ومدى نجاحها في تحقيق التقارب (la convergence) بين المستويات الوطنية وعبر الوطنية والدولية، في هذا السياق تعمل المؤسسات الدولية على التأثير في مضمون السياسات العامة الوطنية، ومن خلالها يتم تحقيق التقارب ونشر "النماذج" المبني على قاعدة نقل التجربة من بلد أو تكتل عبر وطني أو دولي، من هنا برز ما يسمى بالتقليد

¹ منير الحمش وآخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص339.

² Sarah Russeil. Transfert de politiques publiques. **Dictionnaire des politiques publiques**, 3^e Edition. les presses sciences po. paris.2010.p 641

المؤسساتي الذي من خلاله يتم استتساخ ونقل النماذج المؤسساتية للدول الغربية إلى الدول النامية.¹

ولعل أن هذه الفلسفة في إصلاح السياسات العامة القطاعية يعتبر كأسلوب لعقلنة التصور النيوليبرالي واستعادة دور الدولة وتعزيزه في ظل التحولات التي فرضتها العولمة واقتصاد السوق، بالسماح ببروز فواعل دولية وعبر وطنية مؤثرة على السياسات الوطنية وهو ما يوفر نموذجا لإصلاح السياسات العامة الوطنية وفق (توجهات، وأدوات، فاعلين وقواعد اللعبة المؤسسية جديدة)، نتيجة للتحولات التي فرضتها العلاقات الدولية والعبر وطنية على وظائف الدولة يتجلى ذلك في حدوث تغييرات في النشاط العمومي.²

وبالتالي تأثير فكرة التقارب (la convergence) على إصلاح السياسات العامة (الاقتصادية والاجتماعية) تجعل آثارها ونتائجها عاكسة بصورة جلية أبعاد لهذه الفكرة، وهنا نجد أن العديد من البلدان ترسم سياسات عامة الوطنية متطابقة ومتقاربة مع الأجندة الدولية.³ ولذلك فإن صيغة التقارب الناجمة عن تأثيرات العولمة واقتصاد السوق مفيدة لنقاش إصلاح السياسات القطاعية حيث يستوجب على الدولة مواجهتها بطريقة إيجابية بالانفتاح عليها.

3- التحول إلى مفهوم النشاط العمومي في إدارة السياسة القطاعية: على ضوء التحولات التي شهدتها الدولة سلطت معظم تحليلات السياسات القطاعية الضوء على الاستمرارية القوية

1 Patrick Hassenteufel, op cit, p.277.

2 ibid, p21.

3 ibid, p 274.

للعمل العام وعلى أثر السياق في عملية تغييرها، ولعل أن التطورات التي عرفتتها الدولة منذ ثمانينات القرن الماضي، جعلت مجال السياسات القطاعية محلا للتنافس بين مجموعة من المبادرات التي تقدمها العديد من الأطراف المتمثلة في الفواعل الدولية والوطنية والمحلية والقطاع الخاص والشراكة بين القطاع العام والخاص، مبلورة بذلك علاقات تعاون جديدة تقوم على لامركزية القدرات والمبادرات، وجعل الدولة تؤدي دور نسبي يتمحور حول التنسيق بين هذه الأطراف المتعددة أخذت مفهوم النشاط العمومي.¹

وتمكن مفهوم العمل العام من بلورة مستويات عديدة ومتداخلة نتيجة بروز فاعلين جدد من خارج الدولة، لهذا برز تيار يدعو إلى تجاوز مفهوم السياسات العامة واتخاذ النشاط العمومي بديلا له²، بالنظر إلى انحسار مجال هيمنة الدولة وتراجع دورها في عملية رسم السياسات العامة.

وتحليل سياق تفاعل العديد من الأطراف وتداخلهم على جميع المستويات المحلية وعبر الوطنية والدولية، أحدث تغييرا في النظرة إلى السياسات العامة بإعطاء الأهمية الكبيرة لتفاعلات الفاعلين وتزايد أهميتها في تحليل السياسات العامة، نظرا لتداخل مستويات العمل المختلفة وتآكل الحدود بين القطاعين العام والخاص.³

وبناء على ذلك يمكن استحضار فكرة أساسية مفادها أن تحولات النشاط العمومي (الدولة)

¹Jean –pierre Gaudin, op cit ,p02.

²صالح بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص31

³ Patrick Hassenteufel ,op cit, p25.

أصبح يؤثر في تحديد طبيعة وصنف السياسات العامة.

وفي هذا السياق حدد الباحث باتريك هاسانتوفيل أربعة أبعاد التي تتطابق مع تحليل التغيير الذي يمس النشاط العمومي، انطلاقاً من فكرة انسحاب الدولة الذي يؤدي إلى خلق علاقات أفقية ضعيفة الأثر، وتسلسل هرمي غير منظم يقوم على قاعدة التفاوض والنقاش بين عدة فاعلين من جهة، وعلى البناء الجماعي بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية من جهة أخرى.¹

¹ ibid, p26.

المحور الثاني: التكامل القطاعي في السياسات العامة

المحاضرة الخامسة: مفهوم وأهمية التكامل القطاعي في السياسات العامة

إن رسم السياسة القطاعية يحتاج إلى وجود رؤية واضحة ومتكاملة الجوانب، لهذا لا بد على القائمين على سياسة قطاعية معينة، الأخذ في الحسبان أهمية القطاع ودوره وأثره على القطاعات الأخرى، ولذلك لا بد من الربط بينه وبين هذه القطاعات، والأثر المرجو من السياسة المتبعة، ولذلك لا بد من تحديد مجموعة من الأهداف والغايات التي تستهدفها الخطة التي تتضمن مجموعة من البرامج، ويفضل أن يكون الهدف محددًا في الزمان والمكان وبأرقام قابلة للتحقيق، إلى جانب ذلك معرفة طبيعة التحديات التي تواجه السياسة القطاعية وتصنيفها إلى: تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية، وثقافية، إدارية، إقليمية ودولية.¹

1- مفهوم التكامل القطاعي في السياسات العامة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين صعودًا متسارعًا لنموذج "دولة الرعاية" L'état providence في المجتمعات الغربية، وما صاحبه من تضاعف وتيرة تدخل الدولة في مجمل مناحي الحياة اليومية للمواطن، مما أدى إلى حدوث موجة من التطور في المجتمعات المعاصرة حيث أصبح من غير الممكن لدى أي شخصية سياسية استبعاد التدابير التي تتخذها خارج إطار مسايرة عجلة التحول والتطور الاجتماعي، وهذا ما أدى إلى اتساع وتشظي مجال السياسات العامة الذي ينقسم إلى قطاعات متعددة ومتنوعة، وفي هذا الصدد يعتبر جون موني

¹ Riadh Bouriche. Analyse des politiques publiques. *Revue des sciences humaines*, université de Mentouri Constantine n°25, Juin 2006, p80.

التطور والنمو المستمر لمجال السياسة العامة القطاعية لا يمكن فهمه إلا من خلال الإجابة على سؤالين مهمين.

السؤال الأول: يتعلق بطبيعة التحولات التي أدت إلى تضاعف تدخل السلطات العمومية في الحياة اليومية للمواطنين، هذه التدخلات شكلت موضوع السياسات العامة، التي لم تشهد توسعا في أعمال الإدارات الحكومية فقط وإنما في التقنيات والأدوات المستخدمة من طرف صناع القرار فيها، والتي أصبحت تتميز بالكثير من التنوع والتكلفة في نفس الوقت ومن هنا يمكن أن نطلق على هذه المجتمعات الحديثة بأنها مجتمعات الضبط القانوني.

والسؤال الثاني: يتعلق بالجزور الفكرية لاختصاص تحليل السياسات العامة كمجموعة مناهج لدراسة وفهم أعمال الحكومة، ومعرفة التيارات الفكرية والأطروحات الاجتماعية التي استقت منها هذه المناهج أسسها وقواعد عملها، ولفهم الظروف التاريخية لنشأة علم السياسات العامة، كان من المنطقي تتبع الأسباب الموضوعية التي دفعت بالمجتمعات الحديثة لاختراع هذه الأدوات، المسماة بالسياسات العامة القطاعية والتي تركز التطورات المتسلسلة التي بلورت تصورات الباحثين، اهتمت بوظائف الحكومة، سمحت ببروز نظرة جديدة للحياة الاجتماعية بصورة شاملة.¹

يعد مفهوم التكامل القطاعي مفهوم حديث نسبيا في الأدبيات الأكاديمية، ولا يزال يفتقر إلى

¹ Sabatier Paul A. Schlager Edella. Les approches cognitives des politiques publiques : perspectives américaines. Revue française de science politique, n°2, 2000, P227

تعريف متفق عليه وإلى منهجية قياس متسقة، ويقوم أساسا على التنسيق المدروس ما بين القطاعات المختلفة كالصحة والاقتصاد والبيئة والتعليم... إلخ لضمان توافق السياسات فيما بينها، ومنعا لأي تعارض يخل بالسيرورة العامة لهذه القطاعات، وتعزيزا لمستوى الكفاءة في تقديم الحلول الاستباقية للمشاكل المطروحة التي تتعرض لها هذه البيئة التكاملية، والتي تعيق الأهداف التنموية الكبرى.

ويشترط في التكامل القطاعي الناجح مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تخدم هذه السياسات في اتجاه لا تتعارض أهدافها من جهة، كما لا تقوض أي سياسة عمل سياسة أخرى، كالتعارض التقليدي الذي يجمع بين الأهداف الربحية للقطاع الصناعي والأهداف التنموية المستدامة التي يسطرها القطاع البيئي.¹

كما يسهم التكامل القطاعي بالأساس في ربح الوقت من جهة، فعامل الزمن يترجم إلى أرباح سواء كانت ملموسة أو معنوية، وكذا تقاسم مختلف المسؤوليات والجهود المبذولة في القطاعات المختلفة، وهذا من شأنه أن يرشد في الموارد والتوزيع العقلاني لها، وإبراز الكفاءات المختلفة وابتكار الحلول من خلال مسألة التفكير المشترك، والانتفاع المشترك كذلك سواء الثنائي أو المتعدد الأطراف، مما يسهم في منع الهدر التشغيلي الذي يطال البيانات، والتخطيط مستقبلا للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

¹ الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التكامل والتنمية الاقتصادية. تاريخ الاطلاع 2023/04/04 الساعة 21:31.

2- أهمية التكامل القطاعي

بما أن القطاعات تعتمد في عملها على بعضها البعض والموارد المطلوبة من مجمل هذه القطاعات غالبا ما تكون في خدمة الأداء الجيد للإدارة العمومية، التي تعتبر نجحت بدورها في إنتاج هندسة اجتماعية جديدة تتشكل من مستويات متعددة تبرزها النقاط الآتية:

1- يعمل القطاع على إبراز حدود مشاكل المجتمع وقضاياه، ومن خلالها يعمل على معالجتها عبر سياسة عامة، والتي تشتغل وفق حقيقة المجتمع المهني المهيكلة بصفة جيدة نتيجة تقسيم مجال الخبرة.

2- تؤدي أهداف القطاع باعتبارها موضوع السياسة القطاعية إلى إنتاج آثار عكسية ينتظر أن تمتد تأثيراتها إلى الأفراد غير المقسمين قطاعيا، بمعنى آخر أن تتنوع أشكال السياسة الاجتماعية تؤدي من خلال الفئات المستهدفة من هذه السياسة.

3- التكامل القطاعي يخلق مختصين يعملون على إضفاء الفعالية على قطاع ما، ومن هنا يؤدي نشاط الدولة إلى وضع سياسات ذات فعالية، والذي يتطلب وجود مجال يزخر بخبرات مهمة ومن خلالها يتم تقسيم الوظائف القطاعية.¹

4- في ظل تسارع التقنيات والنماذج الاقتصادية الجديدة، فإن بناء أسواق عمل جاهزة للمستقبل يتطلب منظومة متكاملة تجمع بين القطاعين العام والخاص والنظام التعليمي من خلال موائمة المهارات مع سوق العمل.

¹ أبوحنية قوي ومحمد العيد حسيني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المحور الثاني: التكامل القطاعي في السياسات العامة

المحاضرة السادسة: آليات تكامل السياسات القطاعية

تعتبر مسألة التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية من الأهمية بمكان، حيث تعمل السلطة التنفيذية على تحديد القطاعات ذات الاهتمام والتقاطعات الكبيرة (الصحة، التعليم، الزراعة، الصناعة، المالية والتمويل...) والعمل على تحليل أوضاعها واقعها، مختلف التحديات التي تجابهه، نقاط التماس مع باقي القطاعات الأخرى مركزة على البيانات والمؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى تحديد الفرص الممكنة للتعاون، ويتم توظيف لذلك عديد الآليات.

1- أطر مؤسسية موحدة

ترتكز الأطر المؤسسة المشتركة على تحديد الأهداف الاستراتيجية قصيرة وطويلة المدى، دونما إغفال أن تكون هذه الأهداف واقعية، وقابلة للقياس، وموجهة نحو النتائج العملية، وفي اتجاه يتوافق مع الرؤية الوطنية الشاملة والاستراتيجيات الكبرى، للدولة بما يخدم ويدعم رؤية التنمية المستدامة.

وتتجسد هذه الأطر في تشكيل لجان أو مجالس وطنية مهمتها الأساسية هي التخطيط لضمان تكامل مؤسسي حقيقي، متجاوزا حدود التنسيق التقليدي ما بين الوزارات، حيث تتولى هذه الأخيرة صياغة استراتيجيات شاملة مع قراءة معمقة للفرص والتحديات المطروحة سواء

على القريب أو البعيد.¹

¹ محمد أمين بن جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

وتتمثل هذه اللجان الجهات الرسمية الفعلية التي تحتل مركز هام في معالجة المشاكل والمسائل المعقدة، والتي يشغلها الفاعلين، وتستعمل هذه الموارد كوسيلة لضغط والتحكم لمواجهة العوائق والتحديات المختلفة في جميع القطاعات.

وتكمن كذلك أهمية هذه اللجان في امتلاكها سلطة سياسية وتشريعية تتيح لها إلزام كافة القطاعات الحكومية، والخاصة، والأهلية بالعمل وفق أجندة وطنية موحدة، حماية للطاقت والمال العام، فهي ليست مجرد جهات الاستشارية إلى قوى دافعة نحو تجسيد أداء التنسيق الفعال بين هذه القطاعات التكاملية.

2- الموارد والميزانية المخصصة

إن عملية تخصيص الاعتمادات المالية المرتبطة أساسا بالنتائج المرجوة، وتوجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأولوية القصوى في إطار التكامل القطاعي تعتبر بمثابة الأداة التنفيذية لتحويل الاستراتيجيات القومية من خطط إلى واقع تنموي ملموس.

تتمثل هذه الآلية في تسخير مختلف الوسائل المادية الاقتصادية والمالية خاصة المالية منها والتي تستغلها في النفقات العامة أو لتدعيم الاقتصاد المحلي ضمن الشروط التكاملية بين القطاعات، وتواجه بها مختلف التحديات التي تعيق تنفيذ هذا التكامل ومثال ذلك ربط الميزانية المخصصة لقطاع التكوين المهني بالميزانية المرصدة لقطاع الصناعة في إطار

ربط الكفاءات العلمية بمختلف الفئات التشغيلية على مستوى قطاع الصناعة وسوق العمل.¹

¹ Lemieux Vincent, *L'étude des politiques publiques: les acteurs et leur pouvoir*, Presses Université Laval, 2002, p24

وهذا الترابط الميزاني المندمج يجعل من التنسيق ما بين القطاعات استباقيا من خلال ضمان استغلال الموارد المالية العامة بكفاءة قصوى، ضمن شروط ومتطلبات تخدم الصالح التنموي.

3-آلية المتابعة والتقييم

تتشكل هذه الآلية في إطار السعي نحو المتابعة وقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف لضمان ترجمة الرؤية الموحدة والتخطيط المالي المندمج إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، من خلال رصد وحدات تعمل وفقا لمؤشرات قياسية للأداء ومدى عمل كل قطاع وعدم الاكتفاء بذلك بل يتم مراجعة السياسات وتعديلها بناء على المتغيرات أو النتائج المحققة ونشرها عبر تقارير دورية توضح أداء القطاعات.¹

4-الآلية التشاركية

تتجسد المقاربة التشاركية من خلال دمج وإشراك مختلف الفواعل الأخرى غير الرسميين في مقدمتهم منظمات المجتمع المدني بمختلف أطيافه وتخصصاته الوظيفية ذات الصلة بالقطاعات التكاملية، فضلا عن فتح قنوات الحوار المباشر أمام المواطنين لتقديم الحلول كشريك أساسي في صناعة القرار، وأيضا إشراك القطاع الخاص وتأسيس شراكات وتعاون لتنفيذ هذه السياسات، بشكل يسهل عملية تحديد الأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، وكذا تخصيص الميزانيات والكفاءات البشرية لتنفيذ البرامج.²

¹ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التكامل بين السياسة والإدارة في تعزيز الحوكمة الرشيدة. تاريخ الاطلاع 2025/04/05، الساعة 10:51. ص 12.

² محمد أمين بن جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المحور الثاني: التكامل القطاعي في السياسات العامة

المحاضرة السابعة: تحديات تكامل السياسات القطاعية

يواجه العالم اليوم العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عبر أنظمتها المختلفة وأبرز هذه التحديات: تغير المناخ، نقص المياه، حرائق الغابات، عدم المساواة، والهجرة القسرية، والبطالة الجزئية، والمشاكل الصحية، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيث يتجاوز العديد منها حدودها الفعلية للدول، ومستويات حكوماتها، ومجالات سياساتها الوطنية والقطاعية، وهو ما يؤثر سلبا على الأفراد والمدن والدول والقطاعات والاقتصادات والأنظمة.

ولا تتفاقم هذه التحديات بفعل عامل واحد، بل بفعل عوامل متعددة مثل التطور السريع للاقتصاد العالمي، والزيادة السكانية، والتوسع الحضري، وهو ما شكل ضغطا كبيرا ومتزايدا على الموارد المتاحة المياه، والغابات، والأراضي، والنظم الصحية، مما أدى إلى تغيير قدرتها على تلبية احتياجاتنا المستدامة.¹

ومن العوامل الأخرى التي زادت من الحاجة إلى التنسيق ظهور مشكلات معقدة لا يمكن حلها بسهولة من خلال إجراءات مؤسسة حكومية منفردة، هذه المشكلات التي توصف أحيانا بشكل عام بأنها مشكلات معقدة للغاية، تتطلب جهود تنسيق أكبر بكثير من المشكلات البسيطة

¹ Kwadwo Yeboah Botah, ntegration of Sectoral Policies: Potentials and Obstacles in a Complex and Interconnected World. **Journal of Social and Policy Issues**, September 2023

نسبياً، فإن محاولة معالجة مشكلة مثل تغير المناخ أو التنمية المستدامة تتطلب مشاركة واسعة من الحكومة، وبالتالي التنسيق ضرورة حتمية.¹

ولمواجهة هذه التحديات محلياً أضحت من الضرورة التكامل القطاعي بين مختلف السياسات لكن مسألة التنسيق بين القطاعات طرحت عملياً عديد العراقيل والتحديات ومن أبرزها:

1- تضارب المصالح وتداخل المسؤوليات

يعد تنسيق السياسات أحد أقدم التحديات التي تواجه الحكومات، وازدادت أهميتها مع تغير طبيعة المشكلات التي تواجهها، وفي العادة نقاط الالتقاء بين مختلف القطاعات أقل بكثير من نقاط الاختلاف، وهو ما يطرح إشكالات متعلقة بتداخل المسؤوليات للتعامل مع مختلف التفاصيل، والأولويات، إضافة إلى ذلك تطرح مسألة التضارب في القوانين فمثلاً في البيئة الاستثمارية تصدر وزارة التجارة مجموعة من القرارات التي تسهل عملية الاسترداد، تشجيعاً للاستثمار واقتصاد السوق في المقابل تفرض وزارة المالية رسوماً جمركية عالية تجعل المستثمرين المحليين والأجانب في حالة خوف بعدم المجازفة.²

2- العمل المنعزل

في العادة تميل القطاعات ومسؤوليها في مختلف المؤسسات إلى العمل الفردي، واتخاذ قرارات تخدم القطاع لوحده بغض النظر عن باقي القطاعات الأخرى، وهو ما يطرح في العادة

¹ Guy peters, The challenge of policy coordination. **Policy design and practice**, vol 1, 2018, pp1-2.

² بلقاسم زايري وعبد القادر دربال، تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري. مجلة الاقتصاد والمجتمع. العدد 05، 2008، ص44.

أزمات هيكلية في نقاط التقاطع بين هذه السياسات، من خلال تنفيذها في الواقع العملي فالاستقلالية دون مراعاة للتأثيرات المتبادلة هي الطابع الغالب.

3- ضعف التنسيق المعلوماتي

يطرح هذا التحدي على مستوى الدول النامية بشكل كبير، وذلك لضعف الأنظمة الرقمية التي تشترك فيها مختلف البيانات التي يحتاجها صانع القرار في قطاع ما، فمسألة عدم معالجة المعلومات، وعدم تبادلها بشكل كاف أو احتكارها يضر بأهداف القطاع، وتطرح في هذا السياق مسألة الجمود الإداري والبيروقراطي.

4- المقاومة الشديدة للتنسيق

ربما يكون السبب الرئيسي لقلة التنسيق هو غياب التخصص حيث جادل هيربرت سيمون بأن معظم الإصلاحات في القطاع العام كانت تتأرجح بين القيم الإيجابية، والتخصص مقابل التنسيق هو أحد هذه الثنائيات.

5- صراع النخب السياسية

تسعى القطاعات إلى حماية ميزانياتها وموظفيها وسياساتها، وتخشى أن يهدد التنسيق نفوذها، وبما أننا نتحدث عن التنسيق داخل القطاع العام، فلا بد من وجود دور للسياسة، ففي الحكومات الائتلافية قد تنشأ مشاكل تنسيقية إذا كانت الوزارات تحت سيطرة أحزاب سياسية مختلفة، ونفس الأمر في الأنظمة الفيدرالية، قد تنشأ مشاكل في التنسيق إذا كانت المحافظات أو الولايات تحت سيطرة أحزاب سياسية أخرى غير الحزب الحاكم على المستوى الوطني.¹

¹ Guy peters, op cit, p p7-9

المحور الثالث: نماذج عن السياسات القطاعية

المحاضرة الثامنة: قطاع التعليم

يصنف قطاع التعليم ضمن القطاعات ذات الأهمية البالغة نظرا لدوره المحوري في تشكيل مستقبل المجتمعات والدول، فمن خلاله يتم تعزيز المعرفة والمهارات التعليمية والمشاركة المدنية بين الأفراد.¹

ويشمل قطاع التعليم جميع المؤسسات والمنظمات والأنظمة المعنية بتوفير التعليم والتدريب، ويشمل كذلك المدارس والكلية والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى السياسات والممارسات التي تحكمها.²

ويشكل التعليم حجر الزاوية لتنمية رأس المال البشري وتحقيق الأمن القومي، والتماسك الاجتماعي، والحفاظ على التراث الثقافي، والتوعية الصحية العامة، فضلا عن أهميته الاقتصادية في الابتكار والازدهار.

وتعد جودة التعليم أحد الأهداف التي تسعى دول العالم إلى تحقيقها، وهي محرك أساسي لتقييم كفاءة النظم التعليمية وقدرتها على إنتاج رأس المال البشري المستدام، وبينما تعتبر بعض الدول، مثل فنلندا وسنغافورة على سبيل المثال، نماذج معبرة عن مسار المؤسسة والاستدامة لنجاحها في صهر الجودة في فلسفتها التعليمية الوطنية، نجد دول أخرى في

¹ Khushi Jatinkumar Raval, A survey on safeguarding critical infrastructures: Attacks, AI security, and future directions. International Journal of Critical Infrastructure Protection, 2024, p01.

² unesco, education sector. accessed April 20, 2024, at 13 :55 h
<https://www.unesco.org/en/query-list/e/education-sector>

مسار الإصلاح والهيكلية والمعرفي وتمثلها الدول الناشئة اقتصاديا، في المقابل تسعى دول جاهدة الخروج من دائرة الفشل والهشاشة المؤسساتية في ظل ضعف التمويل والأزمات المركبة من الفقر والنزاعات المسلحة، ويصبح التعليم طموح الدولة هو التعليم من أجل البقاء ومحو الأمية الأبجدية.¹

1-قطاع التعليم في الجزائر

يعد قطاع التعليم في الجزائر أحد القطاعات الحساسة والديناميكية عرفت تطورا في مسارها التاريخي، كما شهدت تعديلات كبيرة في البرامج والسياسات والتنظيم الهيكلي والإداري والتعليمي تماشيا والتطورات والتغيرات البيئية المتسارعة.

1-1-التطور التاريخي لمسار وسياسات التعليم في الجزائر

تعتبر السياسة العامة التعليمية في الجزائر أحد الركائز السيادية للدولة، حيث ينظر إليها كأداة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء الهوية الوطنية.

ومنذ استقلال الجزائر عام 1962 شهد التعليم تطورات ملحوظة حيث انصبت الجهود في البداية على محو الأمية التي كانت منتشرة بشكل كبير خاصة في الأوساط الريفية وبين فئة الإناث، والعمل على توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الأساسي، وتحقيقا لهذا الغرض تم انشاء العديد من المدارس والمراكز التعليمية، مما ساهم في زيادة نسبة التعليم بشكل مقبول.

¹ رشاش عبد الله كليي وآخرون، نظرة على أنظمة التعليم في بعض دول العالم. المملكة العربية السعودية، كلية التربية، ديسمبر 2019، ص 18.

وخلال العقدين السابع والثامن من القرن العشرين تم تعزيز التعليم التقني والمهني لتلبية احتياجات سوق العمل، كما تم توسع التعليم العالي مع إنشاء جامعات جديدة، إلا أن النظام واجه تحديات، مثل نقص الموارد وتدني جودة التعليم.

عانت البلاد من أزمة سياسية في التسعينيات أدت إلى تراجع بعض المجالات التعليمية ومع ذلك استمرت جهود إصلاح التعليم في العقدين التاليين، مع التركيز على تحديث المناهج الدراسية وتحسين البنية التحتية.¹

ومنذ عام 2000 تم إدخال إصلاحات جديدة تهدف إلى تطوير التعليم الأساسي والثانوي وزيادة نسبة التعليم العالي.

تم التركيز في السنوات الأخيرة على التعليم الرقمي والتقني لمواكبة التطورات العالمية، وحتى عام 2024، لا تزال الجزائر تواجه تحديات مثل نقص المعدات، والتفاوتات الإقليمية والحاجة إلى تحسين جودة التعليم، ولكن هناك جهود مستمرة لتحسين نظام التعليم وتوسيع الفرص التعليمية للجميع.²

1-2- ركائز السياسة التعليمية في الجزائر

* الحق في التعليم: كفل الدستور الجزائري الحق في التعليم للجميع عبر مواد واضحة.

¹ أمين بلمكي ومبارك لعماري، السياسة التربوية في الجزائر البحث المستمر عن الجودة، مجلة المدونة، العدد3، 2024، ص ص 1124-1125.

² Nick Clark, education in Algeria. World Education News and Reviews, April 2006, pp1-4 accessed April 20, 2024, at 18 :06 h

<https://shelbycearley.com/wp-content/uploads/2010/06/education-in-algeria.pdf>

***الإلزامية ومجانية التعليم:** بمعنى هو التزام أبوي أو من الوصي قانونيا إلحاق الأطفال بالمدارس، وهو حق إنساني واجتماعي، حماية للطفولة والزاميته لأقل من 16 سنة، ف المقابل تضمن الدولة الجزائرية مجانية التعليم بغض النظر عن القدرات المالية، تتكفل الدولة من الطور الابتدائي إلى الجامعة بمجانية التعليم إلا بعض المخصصات الرمزية.

***الميزانية المخصصة للقطاع:** تعتبر الميزانية المخصصة للتعليم الأكبر بعد القطاع الأمني في المخصصات المالية التي تقرها الميزانية السنوية، وتحتل هذه المرتبة الثانية لأهمية وحساسية القطاع، ودوره في نشأة الدولة وتنميتها.

***القيم والمعتقدات:** والتي تشمل القيم والقواعد التي يؤمن بها المجتمع وتدخل ضمن معتقداته وثقافته المحلية تستخدمها الحكومة من خلال قطاع التعليم، وتعتبر من ضمن الموارد والأدوات الجيدة والمفضلة عندها في استخدامها كأدوات في صنع السياسة التعليمية، وتتخذ كأصول للمراقبة والضغط على الفاعلين والمؤثرين لأن لها تأثير معنوي كبير كما أن لها دور أساسي في جلب التأييد والدعم، بمعنى آخر استخدام الأداء الرمزي.¹

2- نظام التعليم في الجزائر

2-1- التعليم الابتدائي

هو تعليم إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الجزائريين من سن السادسة وحتى سن العاشرة من

¹ Lemieux Vincent, **L'étude des politiques publiques : Les acteurs et leur pouvoir.** 2^{eme} edition, Les presses de l'Université Laval Canada, 2002, p 24

عمرهم (من السنة أولى إلى السنة الخامسة).

2-2- التعليم الاعدادي

هو تعليم إلزامي ومجاني من سنة الحادية عشر سنة إلى سن الرابعة عشر، وفي المرحلتين الابتدائية والإعدادية، لا يزال عدد معتبر من الأطفال لا يرتادون المدارس، والوضع أسوأ بالنسبة للفتيات، لغة التدريس هي العربية، ويبلغ متوسط اليوم الدراسي ست ساعات.

2-3- التعليم الثانوي

أقل من نصف الأطفال الذين يكملون المرحلة الابتدائية يكملون دراستهم في المرحلة الثانوية، توجد ثلاثة مسارات: العام، والمتخصص، والفني/المهني. يدرس طلاب المسارين العام والمتخصص لمدة ثلاث سنوات قبل اجتياز امتحان البكالوريا في التعليم الثانوي، وهو الامتحان الذي يؤهلهم للالتحاق بالتعليم العالي.

أما التعليم الفني/المهني، فقد يستمر من سنة إلى أربع سنوات، ويهدف إلى إعداد الطلاب لحياة مهنية نشطة في الصناعة، وقد يؤهلهم أيضا للالتحاق بالتعليم العالي في بعض الحالات .

ويشهد نظام التدريب المهني الجزائري تحولا مستمرا ليصبح أكثر انسجاما مع احتياجات البلاد وبيئة العمل المتطورة، وتحظى هذه العملية بدعم عدد من الدول الأخرى، حيث أنها لا تزال في حوار نشط مع القيم التقليدية والدينية المحلية أيضا.¹

¹ scholaro Education System in Algeria accessed April 22, 2024, at 22 :40 h
<https://www.scholaro.com/db/countries/algeria/education-system>

3-متطلبات نجاح السياسة التعليمية في الجزائر

إن نجاح أي سياسة قطاعية يستوجب مجموعة من المتطلبات في مقدمتها:

*تحديد الأهداف من النظام التعليمي وبلورتها، وتوضيح الأساسية منها، والفرعية الآجلة والمباشرة وغير المباشرة.

*الحصول على معلومات كافية ودقيقة حول متغيرات أساسية من قبيل معدلات نمو السكان، اتجاهات النمو الاقتصادي، معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، دراسة البناء الاجتماعي والأهمية النسبية لأنواع التعليم.

*مواكبة التطورات الوطنية والدولية المتسارعة، وإرساء مجموعة من المتطلبات الاستراتيجية والهيكلية والتخطيطية القائمة على واقع الإصلاحات وتجاوز التحديات، والانتقال أكثر نحو رقمنة التعليم وإعادة تصميم المناهج والبرامج.

*العمل على ربط مخرجات الجامعة بسوق العمل، وتحديد تخصصات والتكوينات التي يحتاجها، تمهيدا لإنشاء عقود عمل أكثر تخصصا.

*المقاربة التشاركية من خلال إشراك مجموعة الفاعلين غير الرسميين من قبيل النقابات وممثلي منظمات المجتمع المدني، في رسم السياسة القطاعية التعليمية.

*تخصيص الموارد اللازمة والكافية لعملية الإصلاح، وتكوين الأساتذة ومشرفو التربية والتعليم بشكل دوري.¹

¹ حافظ محمد علي، تطور السياسة التعليمية في المجتمع العربي. القاهرة، دار الكشاف، ص 117-118

4- تحديات قطاع التعليم في الجزائر

يعتبر التعليم في صميم عملية إعادة بناء الدولة، من خلال بناء قوة عاملة ماهرة وأفراد يتمتعون بوعي وطني مشترك، وقد شملت هذه المنظومة عديد الإصلاحات الهيكلية والبيداغوجية لكن لا تزال تعاني العديد من النقائص والتحديات.

* فعالية النظام التعليمي الداخلي لا ترقى إلى مستوى توقعات المجتمع، ويتجلى ذلك في ارتفاع معدلات التسرب المدرسي خاصة في المرحلة الإعدادية والثانوي.

* تفاوت في برامج إعداد المعلمين وبرامج التدريب أثناء الخدمة، بحاجة المعلمين في كل مرة إلى دورات تكوينية تماشيا والتعديلات المراد تطبيقها.

* الضغط العددي على المؤسسات التربوية.

* المرافق سيئة الصيانة وضعف البنية التحتية، ونقص المعلمين والفصول الدراسية، لا سيما في المناطق النائية.

* الأطفال غير الملتحقين بالمدارس هم من ذوي الاحتياجات الخاصة في الغالب، المراكز المتخصصة في هذا الشأن نادرة، ومحاولات دمج الطلاب في الفصول الدراسية العادية غير كافية.

* الإصلاحات المتكررة في المناهج والبرامج والفجوة التكنولوجية في اعتماد التعليم الرقمي عن بعد.

* الفجوة بين التخصصات التكوينية ومتطلبات سوق العمل.¹

¹ Müge Çınar, Educational Challenges in Algeria: A work in progress. accessed April 22, 2024, at 22 :40 h

https://brokenchalk.org/educational-challenges-in-algeria-a-work-in-progress/#_ftn3

المحور الثالث: نماذج عن السياسات القطاعية

المحاضرة التاسعة: قطاع الصحة

يعتبر قطاع الصحة عصب القطاعات الحكومية، نظرا لحساسيته وارتباطه مباشرة بالملف الصحي للفرد المواطن، الذي يستفيد من الرعاية الصحية العامة المجانية ونظام الضمان الاجتماعي.

وقد حقق النظام الصحي في الجزائر تحسنا في المؤشرات الصحية بفضل زيادة حصة ميزانية الدولة المخصصة لقطاع الصحة، والتي تمثل 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي حيث خصصت الحكومة 28 مليار دولار أمريكي على مدى العقد الماضي، بما في ذلك 3 مليارات دولار أمريكي في ميزانية الدولة لعام 2020، مع ذلك وكغيرها من الدول متوسطة الدخل تواجه الجزائر عددا من التحديات في هذا السياق.¹

1- مفهوم السياسة الصحية

تشير سياسة الصحة العامة إلى التزام مجتمعي يعطي الأولوية للصحة من خلال الدعم السياسي، والتعاون بين القطاعات، وإنفاذ قوانين الصحة، وتعزيز السلوكيات الصحية، إلى جانب توفير البنية التحتية والموارد الكافية لمبادرات الصحة العامة، وتهدف هذه السياسة إلى معالجة تحديات صحة السكان وضمان تحقيق أهداف واقعية وقابلة للقياس من خلال التمويل

¹ Herms Consultancy Dmcc, largest pharmaceutical market in North Africa. 2023, accessed April 22, 2024, at 08 :40 h

<https://hermsglobal.com/algeria-health-sector-market>

المنظم والبحوث.¹

وتتمثل السياسة الصحية أساسا في تلك القرارات والمخططات والبرامج الحكومية التي تعنى بكل جوانب الصحة العمومية داخل المجتمع وتطويرها، بشكل يسمح لكل الفئات المجتمعية بالتمتع بصحة جيدة ورعاية وخدمات صحية متطورة وبدرجة معينة من الوقاية العامة من كل الأمراض والأوبئة.

تتسع أبعاد السياسة الصحية لتشمل منظومة متكاملة من المحددات الهيكلية والإجرائية؛ حيث تعنى بآليات توفير الرعاية الطبية، وضبط تكاليفها لضمان عدالتها وإتاحتها مجتمعا، فضلا عن الارتقاء بجودة الخدمات، وتأهيل الموارد البشرية، وتطوير الأطر التنظيمية للقطاع. علاوة على ذلك، تستند هذه السياسات إلى مرجعيات قيمة وأيديولوجية تنبثق من النقاشات العامة والوقائع الفعلية لتوجيه التوجهات الاستراتيجية للدولة، وفي هذا السياق، تعنى السياسة الصحية بتأطير الحقوق والمسؤوليات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالرعاية، مع تحديد دقيق للأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، وبقية الفواعل المجتمعيين.²

وعليه فالسياسة الصحية هي تطبيق السياسات العامة، أي السياسات التي توضع لتحسين الحالة الصحية للمجتمع، تمويل الصحة يشير إلى كيفية استخدام الموارد المالية لضمان

¹ Public Health policy, The New Public Health (Third Edition), 2014 accessed April 22, 2024, at 12 :11 h

<https://www.sciencedirect.com/topics/medicine-and-dentistry/public-health-policy>

² C. Sagnes- Raffy, " Organisation générale du système de santé en France". 2024.

http://www.medecine.ups-tlse.fr/DCEM2/module1/module01/Organisation%20_CSR_sept2009.pdf.

قدرة النظام الصحي على تلبية الاحتياجات الصحية الجماعية للجميع بشكل كاف.

2- النظام الصحي في الجزائر

الأنظمة الصحية تعني كل الجهود المبذولة بهدف تحسين الصحة سواء تعلقت هذه الجهود بالعناية الصحية بالأفراد أو بتقديم الخدمات الصحية العامة.¹

يدار النظام الصحي من خلال وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، ويضم خمسة مجالس صحية إقليمية، ومراصد صحية إقليمية، و48 مديرية للصحة والسكان (مديرية واحدة لكل ولاية) موزعة في أنحاء البلاد، وبحسب وزارة الصحة، فإن الجزائر لديها 586 مرفقا للرعاية الصحية العامة بما في ذلك 15 مركزا استشفائيا جامعا و83 مستشفى متخصصا.²

3- تطور السياسات الصحية في الجزائر

لا تمارس الصحة العامة بمعزل عن المجتمع، بل تتطلب التزاما مجتمعيا يضع الصحة في صدارة أولويات التمويل والسياسات العامة. ذلك أن صحة الأفراد من أهم الأهداف التي توليها الدولة أهمية بالغة لضمان استمراريتها واستقرارها، فالأفراد الأصحاء هم أساس أي سياسة تنموية.

تولي الجزائر اهتماما لصحة وسلامة مواطنيها، وذلك بعد استعادة سيادتها الوطنية عام 1962 كان الوضع الصحي العام في الجزائر قبل الاستقلال متدهورا، حيث عانى الشعب

¹ ibid

² Herms Consultancy Dmcc, op cit

الجزائري من الفقر المدقع، وانتشار الأوبئة والأمراض المعدية، بما في ذلك الملاريا والسل والكوليرا وكانت وفيات الرضع مرتفعة جدا مقارنة بدول أخرى في العالم.

أ. المرحلة الأولى 1962-1974

بعد الاستقلال كان النظام الصحي القائم متركزا في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة، وكانت الجزائر بحاجة إلى 500 طبيب لتغطية احتياجات 10.5 مليون نسمة، في حين اتسم الوضع الصحي بارتفاع معدل وفيات الرضع.

ب. المرحلة الثانية 1974-1989

تميزت هذه المرحلة بقرار الطب المجاني نتيجة للضغط الاجتماعي -الزيادة السكانية-، وعودة الأمراض والأوبئة من جهة أخرى، تم بناء عدد كبير من المنشآت الصحية، وخاصة المستشفيات والمنشآت العامة والأساسية حيث تم إنشاء 13 مستشفى جامعا بثلاث مهام: الرعاية والعلاج، والتدريب، والبحث.

في عام 1986 انخفض معدل الوفيات، وخاصة بين الأطفال، بفضل البرنامج الوطني للصحة العامة برنامج مكافحة السل وسوء التغذية، وبرنامج التطعيم الإلزامي والمجاني، وارتفع متوسط العمر المتوقع من 50 عاما في عام 1962 إلى 65 عاما في عام 1989¹

¹ Amina Berkani, Sidali Laroussi, Health policy in Algeria Analytical study of health system indicators **International Journal of Early Childhood Special Education INT-JECS** Vol 17, 2025, p783.

ج. المرحلة الثالثة 1989-1999

تميزت هذه الفترة بإعادة تنظيم القطاع الصحي من خلال اعتماد مراسيم تنفيذية، ساهمت في إنشاء الوحدات الصحية اللازمة لـ إضفاء الطابع الإنساني على الهياكل الاستشفائية الوطنية وتحديثها.

د. المرحلة الرابعة 2000-2010

تميزت هذه الفترة بتطور ملحوظ في موارد القطاع الصحي، بفضل زيادة المخصصات المالية لهذا القطاع من قبل الحكومات المتعاقبة، ومنذ 2008 تم تطبيق النظام الصحي الجديد الهادف نحو تعزيز جودة الرعاية الصحية الأساسية وبذلك استبدال القطاعات الصحية بنوعين من المؤسسات: مؤسسة المستشفى العام، ومؤسسة الصحة العامة المحلية.

هـ. المرحلة الخامسة 2011-2025

استفاد القطاع الصحي من مخصصات مالية تقدر بـ 619 مليار دينار في إطار برنامج الاستثمار العام للفترة 2011-2014؛ وقد خصص هذا المبلغ لإنشاء 172 مستشفى، و45 مرفقا صحيا، و377 عيادة متعددة الخدمات، و1000 غرفة علاج، و17 مدرسة تدريب شبه طبية، وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وافقت الحكومة الجزائرية أيضا على تخصيص 848 مليار دينار جزائري (6.35 مليار دولار أمريكي) لميزانية قطاع الصحة لعام 2024¹

¹ ibid, p p 783-784.

5- تحديات القطاع الصحي في الجزائر

يواجه قطاع الصحة في الجزائر ومن خلاله مختلف السياسات الصحية المسطرة سنويا للاتجاه بالقطاع نحو الأفضل العديد من التحديات والاختلالات والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

* يفرض التزامن بين التحول الديموغرافي والوبائي، والضغط الواقع على الحكومة من المطالب الاجتماعية الرامية إلى تعزيز القانون والعدالة، تغييرات هيكلية في السياسة الصحية، وذلك لتمكينها من مواجهة التحديات الصحية المتزايدة التعقيد والتكلفة، بمراد لا ترقى إلى مستوى هذه التحديات.

* واقع خدمات الرعاية الصحية في الجزائر في ظل التوسع المتزايد في استخدام التقنيات الرقمية، وعدم التحكم ولا الثقة بشكل كبير بالأطر الرقمية في المستشفيات العمومية.

* ضعف البنية التحتية من حيث الوسائل والإمكانات وكذا نظام سريع للاتصالات ومحدودية تدريب الكوادر في المؤسسات.

* عوائق تقنية وتنظيمية مع تقادم الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، فرغم الإنفاق الكبير يعاني النظام الصحي العام من سوء الإدارة، وتدني جودة الخدمات، والبيروقراطية المعقدة.

وقد كشفت الأزمة الصحية عن خلل في النظام، ما دفع الحكومة إلى الانخراط في

إصلاحات متنوعة لتحديث القطاع.¹

¹ Herms Consultancy Dmcc, cp cit

6- برامج الأنظمة الصحية المتخصصة في الجزائر -مخطط مكافحة السرطان نموذجا-

بدأ العمل على صياغة "الخطة الوطنية لمكافحة السرطان 2015-2019" في مارس 2014، مستندة إلى المقترحات والتوصيات التي قدمتها لجنة متخصصة في 2013، وقد طرحت فكرة هذه الخطة في التقرير التمهيدي الصادر في جوان 2013، تستند إلى أهداف واضحة ودقيقة وطموحة، وفي الوقت نفسه واقعية وقابلة للتحقيق في غضون فترة زمنية معقولة تتراوح بين خمس وعشر سنوات.

وتعد الخطة الوطنية لمكافحة السرطان 2015-2019 بمثابة عمل طويل الأمد، يهدف إلى مواجهة التحديات المتزايدة التي يمثلها مرض السرطان، والذي أصبح واحدا من أبرز القضايا الصحية في البلاد في السنوات الأخيرة، تم اتخاذ خطوات ملحوظة نحو تحسين التشخيص والعلاج، ولكن لا تزال هناك تحديات تتطلب معالجة فعالة.¹

6-1- الأسباب والآليات

شهد الوضع الصحي في الجزائر تصاعدا في معدلات الإصابة بمرض السرطان بشكل كبير، حيث سجلت حوالي 42,747 حالة في عام 2020، ويعد سرطان الثدي الأكثر انتشارا بين النساء وسرطان الرئة بين الرجال، ويواجه قطاع الصحة تحديا يتمثل في نقص الوعي بأهمية الكشف المبكر، مما يؤدي إلى تأخر المرضى في طلب الرعاية الصحية وفي

¹ République Algérienne Démocratique et Populaire, plan national cancer 2015-2019. October 2014.

https://extranet.who.int/ncdcs/Data/DZA_B5_plan_national_cancer.pdf

المقابل، أحرز تقدم ملموس من خلال توفير تقنيات تشخيصية متطورة لتقليل الوفيات، بالإضافة إلى تفعيل التعاون الدولي مع الوكالة الدولية لبحوث السرطان لتبادل البيانات وتطوير استراتيجيات مكافحة.

6-2- أهداف المخطط

يهدف المخطط الوطني الجزائري لمكافحة السرطان إلى بناء استراتيجية صحية متكاملة للحد من انتشار المرض وتحسين جودة الرعاية، يركز هذا المخطط الشامل على ستة محاور أساسية تسعى إلى تحقيق الاستدامة والفعالية في مواجهة هذا التحدي الصحي وهي بمثابة أهداف استراتيجية:

- ✓ الوقاية من السرطان وحماية الصحة العامة.
- ✓ تفعيل برامج الكشف المبكر.
- ✓ الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتطوير القطاع.
- ✓ دعم وتطوير البحث العلمي.
- ✓ تعزيز الشراكة المجتمعية والدعم الإنساني.
- ✓ حوكمة المراقبة والتقييم.¹

¹ibid

المحور الثالث: نماذج عن السياسات القطاعية

المحاضرة العاشرة: القطاع السياحي

يعتبر قطاع السياحة واحد من القطاعات المهمة في المنظومة القطاعية الحكومية، لا يحتل مساحة كبيرة ولم يعطى له الاهتمام المطلوب مقارنة بقطاعات ذات الأولوية، لكن يعد واحد من مصادر الدخل القومي، والجزائر تزخر بالعديد من المقومات السياحية على اختلاف أنواعها والتي تعد مدخلا أساسيا ومتغيرا وظيفيا لسياسات سياحية ناجعة.

1-تعريف السياسة العامة السياحية

تعرف السياحة من قبل منظمة السياحة الدولية على أنها ظاهرة اجتماعية وثقافية وبيئية تتطوي على انتقال الناس إلى بلدان أو أماكن خارج بلدهم الأصلي لأجل أغراض مهنية يسمى الناس زائرين (قد يكونون إما سائحين أو منتزهين مقيمين أو غير مقيمين)، حيث تتمثل السياحة بأنشطتهم التي يترتب عليها الإنفاق السياحي وتعتبر السياحة أحد القطاعات الاستراتيجية للتنمية.¹

يعرف قاموس لاروس السياحة بأنها "فعل السفر أو زيارة موقع ما بغرض المتعة فهي مجموعة من الأنشطة والتقنيات المطبقة لأغراض السفر والإقامة الترفيهية ومع ذلك، تعد السياحة نشاطا تضاف إليه العديد من الأنشطة التكميلية الأخرى، مثل النقل، والتأمين على السفر، والإقامة، وفنون الطهي والمطاعم، والترفيه، وغيرها.

¹ منظمة السياحة العالمية، تاريخ التصفح 2024/04/30، الساعة 7:54

وبفضل معدل نموها القوي عالميا تعتبر السياحة من قبل البعض الصناعة الرائدة في العالم نظرا لإيراداتها الضخمة التي بلغت في عام 2016 ما يقارب 1.22 تريليون دولار أمريكي . وتتجلى أهميتها أيضا في الجوانب الإدارية والتنظيمية، والجوانب الجغرافية، وبشكل أكثر تحديدا فيما يتعلق بتراث الأنشطة والموارد.¹

وتعرف السياسة العامة السياحية بأنها مجموعة من الخطابات والقرارات والممارسات التي تقودها الحكومات، وأحيانا بالتعاون مع جهات فاعلة من القطاع الخاص أو المجتمع، بهدف تحقيق أهداف متنوعة تتعلق بالسياحة.²

وتهدف السياسات السياحية تبعا لطبيعة النظام السياسي ومستوى التنمية الاقتصادية العامة ومستوى التنمية السياحية فيها إلى:

- 1- الترويج للوجهة السياحية من خلال محاولة تحسين الطلب السياحي الداخلي والخارجي
- 2- تحقيق نمو السياحة الدولية وزيادة عائدات العملات الأجنبية لدعم ميزان المدفوعات.
- 3- إنشاء مؤسسات عامة، وإدارات سياحية وطنية وفقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية 1997، لتحفيز نمو السياحة بطريقة مستدامة .
- 4- زيادة الوعي بأهمية النشاط السياحي بين رواد الأعمال والقطاع الخاص لجعل السياحة أكثر جاذبية للاستثمار الخاص.

¹ Farid Sadaoui, youcef kheniche, Le Secteur Touristique en Algérie : Réflexion sur le Patrimoine touristique dans la vallée du M'ZAB –Ghardaia.

<https://dspace.ummo.dz/server/api/core/bitstreams/584bdadb-f900-4409-9a81-f31b3080c96c/content>

² María Velasco, Tourism Policy. Universidad Complutense de Madrid, Madrid, Spain, 2016, p01.

5- دعم الحق في السفر والتنقل بحرية كما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمكن أن تكون السياحة أداة للسلام لأنها تشجع الناس على التقارب وتؤدي إلى فهم أفضل للثقافات الأخرى.¹

2- أهمية السياسات العامة السياحية

تمثل التنمية السياحية أداة استراتيجية في منظومة التخطيط الاقتصادي للدول النامية، لقدرتها على معالجة الاختلالات الهيكلية وتلبية الاحتياجات التنموية الأساسية بمستويات استثمارية منخفضة التكلفة مقارنة بالقطاعات الصناعية التقليدية. ويسهم هذا القطاع بشكل مباشر في الحد من معدلات البطالة عبر توليد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتعظيم القيمة المضافة للاقتصاد القومي، كما تنعكس آثاره الإيجابية على تحسين مستويات الدخل الفردي، ورفع كفاءة الخدمات العامة، وتحديث البنية التحتية الشاملة بما يخدم الأهداف التنموية المستدامة.²

3- واقع القطاع السياحي في الجزائر

تساهم السياحة في الجزائر بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك لمعاناتها من نقص في المرافق الفندقية، وجودة الطعام، وتأهيل القطاع، ونقص في إنتاج المنتج السياحي وتحسينه في القطاعين العام والخاص، كان رد فعل المسؤولين الجزائريين

¹ ibid, p 3.

² جبار عبد الجبار، السياسات السياحية في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2025، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2025، ص 38.

بطيئا تجاه تغيرات سوق السياحة في المقابل، تمتلك الجزائر إمكانات سياحية هائلة وتحتل مكانة مميزة في سوق السياحة العالمي فالجزائر فسيفساء من الثقافة والتاريخ والتقاليد.

وتبنت الحكومة خطة تعرف باسم "أفق 2025"، والتي هدفت إلى معالجة نقص البنية التحتية، ويخطط العديد من مشغلي الفنادق لبناء فنادق، لا سيما على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط.¹

وتشكل السياسة العامة للسياحة في الجزائر ركيزة أساسية ضمن الرؤى الاستراتيجية الموجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتهدف الدولة من خلال هذه السياسة إلى هيكلة قطاع السياحة ليصبح قطاعا حيويا يسهم في تنويع مصادر الدخل القومي والحد من التبعية لقطاع المحروقات، وترتكز هذه الجهود على تحقيق معادلة متوازنة تضمن تعظيم العوائد الاستثمارية والمالية، مع الالتزام التام بحماية الأنظمة البيئية وصون الموروث الثقافي والتاريخي للبلاد كجزء من أهداف التنمية السياحية المستدامة.

4-الأهداف الاستراتيجية للسياسة السياحية في الجزائر

تتأسس الأهداف الاستراتيجية للسياسة السياحية في الجزائر على رؤية هيكلية متكاملة ذات بعد مستدام تسعى إلى تحويل القطاع من مجرد نشاط خدماتي ثانوي إلى ركيزة إنتاجية قادرة على قيادة التنويع الاقتصادي، وتندرج هذه التطلعات ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة

¹ Lamia Oudaifia, ourism in Algeria between the reality and challenges. accessed April 23, 2024, at 10 :15 h
<https://dspace.univ-guelma.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/8729/lamia%20oudaifia%20-%20univ%20annaba.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

السياحية (SDAT 2030) ، الذي يهدف بشكل أساسي إلى معالجة الاختلالات الهيكلية السابقة، وبناء بيئة تنافسية مستدامة تحافظ على الخصوصية الثقافية والطبيعية للبلاد.

* تعزيز المساهمة الاقتصادية والحد من التبعية لقطاع المحروقات

من خلال رفع الناتج المحلي حيث تستهدف خطة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) زيادة حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 10% بحلول عام 2030، وكذا تنويع مصادر الدخل القومي من خلال خلق مصادر بديلة ومستدامة لتمويل الميزانية العامة بعيدا عن تقلبات أسواق النفط والغاز.

* توفير فرص العمل ومكافحة البطالة

تقضي الخطة الحكومية بتوفير مليون منصب شغل جديد، تنقسم بين وظائف مباشرة في الفنادق والوكالات، ووظائف غير مباشرة في القطاعات التكميلية كالنقل، الاتصالات، والصناعات التقليدية.

* التنمية الإقليمية وتوطين التوظيف

يركز المخطط على توجيه المشاريع الاستثمارية نحو المناطق الداخلية والصحراوية لتقليص التفاوت التنموي بين الولايات وخلق حركية اقتصادية محلية.

* تنويع المقاصد الجغرافية والتكامل الإقليمي

ترتكز السياسة السياحية على تشمين التنوع الإيكولوجي والمناخي الهائل الذي تزخر به الجزائر عبر هندسة أقطاب سياحية متخصصة من خلال:

- ✓ السياحة الصحراوية: إعادة تموقع الصحراء الجزائرية كمنتج دولي فريد يعتمد على سياحة المغامرات، الاستكشاف الثقافي، والأنشطة الإنسانية في مناطق الطاسيلي والأهقار.
- ✓ سياحة الساحلية والجبلية والبيئية: تهيئة وتفعيل "مناطق التوسع السياحي على طول الشريط الساحلي، مع دمج المرتفعات الجبلية في برامج السياحة الشتوية والرياضية بأسلوب يحقق الاستفادة الاستثماري¹.

5- تحديات القطاع السياحي في الجزائر

- يواجه القطاع السياحي في الجزائر العديد من التحديات التي تعيق تطوره وتحد من قدرته على المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي، من أبرز هذه التحديات:
- * غياب منظومة تشغيلية لتشجيع السياحة الداخلية والأكثر من ذلك السياحة الخارجية لغيات آليات صرف العملة فما عدا البنوك الرسمية.
 - * ضعف البنية التحتية للمواصلات ما بين المطارات والمدن الداخلية وكذا ضعف الجانب الخدماتي.
 - * نقص كبير على مستوى الفنادق ومراكز الاستجمام.
 - * غياب مشاركة المواطنين في الترويج لها حيث لم يبد القطاع العام ولا القطاع الخاص رغبة في استثمار مبالغ طائلة لجذب السياح الغربيين، مبررين رفضهم بتذكر عقد الإرهاب الأسود².

¹ عبد الجبار جبار، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-112.

² نوال ايرلين، الاستثمار السياحي في الجزائر: واقع وتحديات. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد3، 2021، ص897.

* قلة الاستثمارات في هذا القطاع في المقابل نقص واضح على مستوى الكوادر المؤهلة في مجال الخدمات السياحية.

*ضعف التسويق والترويج السياحي إضافة إلى التعقيدات البيروقراطية الكبيرة، حيث تعتبر الجزائر واحدة من أكثر الدول صعوبة في منح التأشيرة.

*ضعف شبكة الطرق وتحديث مختلف المطارات والموانئ، فعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تقوم بها الدولة الجزائرية في هذا المجال إلا أنه غير كاف.¹

6-الرؤية المتكاملة لتعزيز قطاع السياحة في الجزائر

إن تعزيز قطاع السياحة في الجزائر ضمن الخطة الرئيسية الوطنية لتنمية السياحة 2030 هو إطار مرجعي لسياسة جديدة تتبناها الدولة الجزائرية، وهي جزء من المخطط الوطني للتخطيط المكاني (SNAT) 2030، وتعكس بوضوح تطلعات الدولة في مجال التنمية المستدامة، تسهم هذه الخطة في تحقيق توازن ثلاثي الأبعاد يشمل التقدم الاجتماعي، والكفاءة الاقتصادية، والاستدامة البيئية.

ومن خلال هذه الرؤية المتكاملة، تؤكد الجزائر التزامها بتعزيز التنمية السياحية الوطنية بهدف دعم نمو القطاع وترسيخ مكانة البلاد كوجهة سياحية مستقبلية، ونظرا لما تتمتع به الجزائر من مقومات سياحية كبيرة، فمن المتوقع أن يتم تنويع الخدمات السياحية المقدمة بما يتناسب مع تنوع الطلب، وسيتحقق ذلك من خلال تطوير مجالات جديدة تركز على تثمين

¹ Rohini PK , rhe role of transportation in tourism development. **Educational administration theory and practice journal**, April 2024,

التراث الثقافي والحضاري، ولا سيما من خلال ترميم المواقع الأثرية والمعالم التاريخية، وهو دور تضطلع به وزارة الثقافة على المستوى الوطني، كما يتضح من مشاريع إعادة التأهيل في قسبة الجزائر العاصمة وتلمسان ..

كما يتم تعزيز تنوع العروض السياحية من خلال استغلال الموارد المتاحة في صيد الأسماك والأنشطة البحرية والرياضات البحرية، بهدف الاستجابة لاتجاهات الطلب العالمية وتفتح الخطة ستة فروع تتطلب إما تطويرا شاملا أو تطويرا قطاعيا.¹

¹ Hadjer Amira Bourayou, Tourism expansion strategy in Algeria between the Tourism Development Master Plan 2030 and the reality of achievements. **review of "Eco research**, n2, 2025, p231.

المحور الثالث: نماذج عن السياسات القطاعية

المحاضرة الحادية عشر: قطاع البيئة والتنمية المستدامة

تتبنى الجزائر استراتيجية تنموية شاملة تركز على تفعيل السياسات البيئية كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتستند هذه السياسات إلى منظومة تشريعية وقانونية متكاملة، تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وضمان الاستغلال الأمثل لها، كما تسعى الدولة من خلال هذا الإطار القانوني إلى إيجاد توازن موضوعي بين متطلبات النمو الاقتصادي وضوابط الحفاظ على النظم البيئية، بما يضمن صون حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية على حد سواء.

تمثل الغاية القصوى لاستراتيجيات التنمية المستدامة في ترشيد السياسات التنموية وعقلنتها عبر صياغة نماذج بديلة تستجيب بفاعلية لمتطلبات الرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي الجيلي الحالي، دون تقويض أو استنزاف للرصيد الطبيعي اللازم لتلبية احتياجات الأجيال المستقبلية.

وينطوي هذا التوجه على أبعاد أمنية وبيئية استشرافية؛ إذ يهدف إلى تحصين الأمن البيئي العالمي والوطني ضد تداعيات "الندرة الحرجة للموارد"، ومن ثم فإن الإدارة الرشيدة لملف الطاقة والمياه والأراضي الحيوية تسعى إلى استباق النزاعات الجيوسياسية والأزمات الاجتماعية، والحد من "صراعات البقاء" المترتبة على شح المخزون الطبيعي المتبقي وكثافة استهلاكه.¹

¹ عامر مصباح، علم السياسة الفواعل والقضايا في ظل تطورات العولمة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2017، ص248.

في المقابل أحدث مفهوم التنمية المستدامة تحولا ابستيمولوجيا في الفكر التنموي المعاصر من خلال تجاوز المقاربات الكمية التقليدية القائمة حصرا على مؤشرات النمو الاقتصادي وإدراج بعدين بنيويين متكاملين: البعد الكيفي (النوعي) والبعد الزمني (الاستشرافي).

يتناول البعد الكيفي "النوعية البيئية" (Environmental Quality) بوصفها محددًا رئيسيًا لـ نوعية الحياة (Quality of Life)؛ حيث لم تعد البيئة مجرد إطار خارجي أو خزان للموارد، بل ركيزة أساسية للصحة العامة والرفاه الاجتماعي والاستقرار الإيكولوجي.

في حين يعيد البعد الزمني صياغة المدى الحركي للتنمية عبر تبني منطق "العدالة التوزيعية عبر الأجيال" (Intergenerational Equity)؛ وهو توجه يلزم السياسات العامة بفك الارتباط بين الرفاه الحالي واستنزاف الرصيد الطبيعي، ضمانا لحقوق الأجيال المستقبلية في بيئة مستدامة وخالية من التهديدات الحرجة.¹

1- التنمية المستدامة أساس التكامل والتقدم

تأسس مقارنة التنمية المستدامة على ركيزة التكامل البنوي بين الأبعاد الثلاثية الحاكمة: البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتتجسد هذه المقاربة في سياق الدولة الحديثة من خلال مفهوم دولة المؤسسات، التي تسعى عبر أنبيتها الهيكلية وهياكلها التنظيمية إلى الاستجابة العقلانية للمطالب والاحتياجات المجتمعية المتنامية، فالمؤسسات العامة تؤدي وظيفة

¹ محمد محمود عبد الله يوسف، دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب. الندوة الجهوية الموسعة وتحقيق التنمية المستدامة: الفرص والتحديات، المغرب: المعهد العربي لإنماء الدولي، 2019، ص51.

خدماتية استراتيجية تستهدف قيادة التحول التدريجي الممنهج على كافة المستويات (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية)، ويهدف هذا الأداء المؤسسي إلى تفعيل الآليات الوقائية لمواجهة الأزمات الحتمية، وحل التناقضات بين متطلبات النمو وحماية الموارد، بما يدفع بعجلة التنمية الشاملة والمتوازنة داخل الدولة.¹

وقد تبنت الدولة الجزائرية غداة نيل استقلالها مقاربة تنموية شاملة صيغت ضمن أيديولوجية اشتراكية، اتخذت من التدخلية الاقتصادية والتخطيط المركزي أداتين بنيويتين لتوجيه السياسات العامة، وقد تمحورت الغايات الاستراتيجية لهذا التوجه حول ثنائية: الاستجابة الفورية للمطالب الاجتماعية الملحة (كالتشغيل، والتعليم، والرعاية الصحية)، والفك التدريجي لروابط التبعية الاقتصادية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

وتحقيقا لذلك شهدت الفترة الممتدة بين (1967-1979) طفرة في البرامج الاستثمارية الطموحة، تجسدت أساسا في سيادة الدولة على مواردها عبر تأمين الثروات الوطنية وبناء قاعدة صناعية ثقيلة كقاطرة للنمو، غير أن الصدمة النفطية المعاكسة عام 1986 كشفت عن الهشاشة الهيكلية لهذا النموذج لتبعيته المفرطة للريع البترولي؛ حيث أدى الانهيار الحاد في الإيرادات الجبائية إلى عجز حرج في الخزينة العمومية، مما وضع حدا لعهد الدولة المتدخلة وعجل بالانتقال نحو حتمية اقتصاد السوق والتحرير الاقتصادي.²

¹ سميرة لزار، البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة مقارنة لفهم العلاقة بينهما. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 2، 2021، ص 131.

² وهيبه بن داودية، التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في ظل برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة 2016-2030. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 28، 2022، ص 35.

دخلت الجزائر خلال عقد التسعينيات دوامة برامج التعديل الهيكلي التي أحدثت نتائج عكسية أثرت سلبا على أداء السياسات العامة للدولة، نظرا لإتباعها توجهات تقشفية قائمة على التقليل الصارم في النفقات العمومية ما أنتج ذلك تراجعا كبيرا في المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية وارتفاعا في نسبة المديونية وتدهور القدرة الشرائية للمواطن بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل على أساس تضامني وليس اقتصادي.

وتجسيد التنمية المستدامة بمختلف أبعادها يعد أحد معايير التقييم الوظيفي للنظام السياسي وضمن استمراريته مرهون بضمن حق الأجيال المستقبلية، وتبنت الجزائر هذا التصور بالأكثر بعد " إعلان الألفية للتنمية " الذي وقع عليه 147 رئيس دولة في سبتمبر 2000، وتضمن مجموعة قيم ومبادئ إزاء مسؤولية جماعية تخص دعم مبادئ " الكرامة الإنسانية " والمساواة والعدل على المستوى العالمي وإقامة سلام عادل ودائم، وإيجاد حلول لمختلف المشاكل التي تواجه مجتمعاتها وهذا ما يظهر في إعطائها الأولوية لتحقيق الرفاه الاقتصادي الاجتماعي واستدامته.¹

على هذا الأساس ارتكز النقاش في الدول النامية ومنها الجزائر حول طبيعة ومضمون السياسات التنموية التي تتطلب اعتماد آليات وأدوات جديدة تتماشى وروح التحولات الجديدة للدولة، كما يتطلب منها إجراءها وفق أطر وضوابط واضحة تستجيب لمعايير وأسس جديدة

¹ عياش بلعاطل سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الإنجازات. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد، 2، 2016، ص128.

تضمن فعالية دور الدولة في مفهوم وتطبيق هذه السياسات في ظل التحولات والإكراهات التي فرضتها العولمة الليبرالية على الدولة.

لكن اتضح صعوبة تحقيق أهداف الألفية الجديدة في العديد من البلدان النامية ومنها الجزائر نتيجة افتقادها للتسيير الراشد للموارد المتوفرة مما انجر عنها تغلغل الفساد منظومة الدولة أدت في نهاية المطاف إلى فشل الاقتصادي وتغييب العدالة الاجتماعية.

هذا الوضع دفع الأمم المتحدة إلى مراجعة النموذج التنموي الذي أقرته مع بداية الألفية الجديدة، محاولة بلورة تصور عالمي جديد للتنمية يركز على ضرورة ديمقراطية الأنظمة السياسية كشرط مسبق لتحقيق أهداف التنمية، عبر أجندة للتنمية لما بعد عام 2015 التي تركز على عنصر الاستدامة لترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة والرفاه الاقتصادي الاجتماعي، وهي التصور الذي يضمن مستقبل الأجيال الحالية والمستقبلية خاصة مع الأزمات الحادة من قبيل الأزمات البيئية وتعرض الموارد الطبيعية للاستنزاف، وانعكاس ذلك في تنامي مستويات الفقر وانعدام المساواة وانتشار المجاعة.¹

ذلك أن التنمية المستدامة تتضمن أفكارا وتوجهات جديدة تؤدي إلى إحداث تغيير شامل في السياسات العامة عبر ثلاث مستويات: (تغيير الأهداف، تغيير الأدوات والوسائل، تغيير الأطر المؤسسية).

¹ المرجع نفسه، ص 129.

ووضعت الجزائر عديد السياسات والبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2005 حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الإنتاجية- دعم الأنشطة الزراعية،التكميلي 2005-2009 ، البرنامج الخماسي 2010-2014....2014-2019¹

2-تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

لا تزال عملية التنمية المستدامة في الجزائر تعاني من الكثير والكثير من الصعوبات والتحديات في مقدمتها:²

1-تحديات على مستوى التخطيط

يعتبر غياب رؤية مستقبلية متناسقة ومسألة الانتقال من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد حر ومنتج يضمن استمرارية عجلة التنمية، واحدة من التحديات التي واجهت الجزائر، حيث ساهم الإرث الثقيل الذي تركه التسيير المركزي وعدم فعالية القطاع العام تأثيرات سلبية على مردودية السياسات التنموية، نظرا لتوجهات السلطة السياسية التي مازالت تغلب عليها التوجهات الاشتراكية باسم الوطنية الاقتصادية بالرغم من إقرار دستور سنة 1989 التحول نحو اقتصاد السوق.

1-تحديات على مستوى التمويل

* التبعية للريع النفطي حيث لا تزال الجزائر تعتمد إلى اليوم على تمويل البرامج والسياسات

¹ وسيلة جمات، تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2023، ص ص 92-100.

² الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص 302.

التموية من عائدات النفط، مما أفرز عقيدة تنموية مبنية على توزيع الثروة دون إنتاجها، وبالتالي عجزا عن بناء قاعدة اقتصادية صلبة وآليات للتنافس الاقتصادي، وفشلا في بناء نظام اتصالي نزيه يدمج المواطنين ضمن توجه اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص لتحقيق إنجازات اجتماعية لتجنب الفقر والحرمان الاجتماعي.

تأثيرات الاقتصاد الريعي والذي تقارب نسبة عائداته 98% يعتمد عليها في تمويل مختلف البرامج التنموية ما يعني ذلك أن الجزائر أخفقت في إيجاد مصادر متنوعة للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى اليوم، هذا ما انعكس على صعوبة تأمين الحد الأدنى من النمو الاقتصادي خارج المحروقات والتنمية بشكل عام، مما أدى ذلك إلى تحقيق مستويات متواضعة من الرفاهية الاجتماعية التي تخدم النظام السياسي من خلال قيامه بتوزيع الريع وليس لتكريس عقد اجتماعي يحكم الدولة والمجتمع، باعتبار أن هذه العلاقة الريعية أوجدت دولة ريعية دون قيام دولة رعاية.¹

3- تحديات على المستوى القانوني

المنظومة القانونية في الجزائر تشهد ضعفا وعديد الثغرات والنقائص على المستوى القانوني ما يجعل هذا الضعف ينعكس على فعاليتها، فتراجع هيكلية الموارد البشرية والمادية، وكذا ضعف التأهيل في النظام الإداري ونقص العصرية في الموارد البشرية والأساليب العلمية

¹ اسماعيل قشام، محمد شقراني، تمويل التنمية المحلية في الجزائر المعوقات وسبل النجاح. مجلة البديل الاقتصادي، العدد2، 2016، ص ص 73-74.

والتكنولوجية، كلها أسباب تؤثر على الأداء والفعالية، هذه الأخيرة تتطلب التجديد في المنظومة القانونية والتنظيمية والإدارية وأساليب تسييرها بما يتماشى ودورها الحيوي في خدمة سياسة الإصلاحات والتنمية الوطنية المستدامة لأن الفعالية تقاس بالأرقام وبالمردودية في الميدان، ولما تغيب الآلية القانونية وحرية المبادرة والتشديد في التمويل يخلق ضعف في أداء المؤسسات. التدخل الصارم في تسيير العملية التنموية أثر على الأداء الاقتصادي نظرا لاستبعاد الفواعل غير الرسمية فيها والتضييق على القطاع الاقتصادي الخاص وضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي.

وبناء على ما سبق فالقطاع التنموي في الجزائر له منهجية مرتبطة بديناميكية النظام السياسي وسعيه إلى تحسين الوضع المعيشي للجزائريين، إلا أن السياسات التنموية المتبعة تسيير بوتيرة بطيئة نحو تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني واستدامة الرفاه وتعميمه والذي يتطلب وجود بيئة مشجعة على تحقيق التطور الاقتصادي تضمن تحقيق أداء جيد للسياسات، عبر إعادة هندستها وفق قواعد وأطر تضبط منهجية رسم وإصلاح سياسات التنمية وفق قواعد اقتصاد السوق ومعايير الحكامة والتنافسية.

المحور الثالث: نماذج عن السياسات القطاعية

المحاضرة الثالثة عشر: قطاع العمران والمدينة والتهيئة العمرانية

إن دراسة قطاع العمران والمدينة والتهيئة العمرانية في الجزائر يتطلب استحضار المقاربة التاريخية في فهم واقع السياسات الحالية من خلال جملة البرامج والمخططات التي أرسنها الدولة منذ الاستقلال في اتجاه داعم للتنمية المستدامة فيها.

1- تطور السياسات العمرانية وتخطيط المدن وأطرها القانونية في الجزائر

المرحلة الأولى 1962-1986

عرفت الجزائر كمجال إقليمي العديد من السياسات التخطيطية التي جاءت نتيجة لسلسلة التدخلات التقنية في مجالي العمران والتهيئة العمرانية وتخطيط المدن، والتي استمدت مرجعيتها من التشريع الفرنسي، وبالأخص مرسوم أبريل 1834، الذي وضع الحجر الأساس لفرض الرقابة الإدارية على حركة البناء وتطويع النسيج العمراني لخدمة الأهداف الاستعمارية.¹

وتلاه المرسوم 5 جويلية 1937 المتعلق بمشاريع العمران الجهوية، حيث كانت أهم مواده المادة 21 التي أفرت سريان أحكام المرسوم على الأقاليم الجزائرية، واستمر العمل بالتشريعات الفرنسية في كثير من جزئيات التهيئة العمرانية إلى غاية 1975.

¹ عزيز خيثر، السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في القرن 19. المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية. العدد 4، 2016، ص 182.

ومن جهة سياسات تخطيط المدن تم تطبيق مخطط التهيئة والتوسيع بمرسوم جانفي 1922 والمعدل بتاريخ 1929، في 1931 انتقلت فرنسا إلى سياسة التخطيط الهيكلي الشامل مع وضع مخطط للجزائر العاصمة وأنشأت مقاطعة جزائرية عمرانية 1937.

في 1950 وضعت آليات وأدوات جديدة منظمة للتعمير في الجزائر، بدأ تطبيقها الفعلي في سنة 1958 مع إطلاق مخطط قسنطينة، الذي كان هدفه حربيا بالأساس بعيدا كل البعد عن التنمية العمرانية مستهدفا القضاء على الثورة التحريرية، من خلال العمل على تجميع أكبر قدر ممكن من السكان في منطقة أمنية بامتياز، يسهل على القوات الفرنسية التحكم والمراقبة. واستمرت الإدارة الفرنسية في وضع المخططات العمرانية في هذا المجال من أبرزها المخطط التفصيلي والمخطط التوجيهي... إلخ، وكان للسياسة الفرنسية الأثر الكبير في فهم واقع ومستقبل التهيئة العمرانية وتخطيط المدن في الجزائر ما بعد الاستقلال.¹

ويمكن تقسيم المرحلة الأولى 1962-1989 إلى نوعين من السياسات

❖ 1962-1978 سياسة التعاون الجهوي.

❖ 1978-1986 الاستعمال الجديد للهيئة العمرانية

أكدت المادة الأولى من دستوري 1963-1976 في الجزائر على خيار الاشتراكية كتوجه اقتصاد سياسي للدولة بمقومات العدالة الاجتماعية، المساواة في الفرص ومبادئ التخطيط. إلخ

¹ مليكة محمدي، مشروع قسنطينة 3 استراتيجية ربط الجزائر بالمصالح الفرنسية. المجلة المغربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، العدد 1، 2023، ص 50.

1- سياسة التوازن الجهوي: 1962-1978

تجسد هذه السياسة المبادئ الأصلية النازمة للسياسات العمرانية بصفة عامة، مرتكزة على مبدأ العدالة المجالية بين الجميع لخلق الرضا المجتمعي والتخلص من مسألة وتبعات الفوارق الجهوية، ما يعرف بثنائية المركز والهامش، بالتالي تحقيق المساواة في الاستفادة من الفرص التنموية من خلال عدالة توزيع المخصصات المالية الحكومية بغض النظر عن الموقع والأهمية والإقليم سواء شمال أو شرق أو جنوب أو هضاب وهو ما جسده بالفعل المخططات الرباعية (1970-1973) و(1974-1977)¹.

كان الهدف من هذه السياسة حفظ التوازن أكثر منه خلق تهيئة عمرانية وتخطيط للمدن. المرحلة الأولى 1962-1978 شهدت عدة أنواع من المخططات على المستوى المحلي والوطني وأبرزها 3 مخططات أساسية:

❖ **مخطط التعمير PUD**: تكون البلدية ملزمة في مدة 10-15 سنة بوضع

آليات لتحقيق التوازن ما بين النمو الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي...إلخ.

❖ **المخطط البلدي للتنمية PCD**: هدفه إحداث تغيير في الوسط الحضري للمدن

من خلال الجمع بين التعمير وحركية التصنيع.

❖ **مخطط العصرية العمرانية PMU**: بدأ تطبيقه في سنة 1976 بهدف إعادة

¹ وزارة الداخلية، أهم إنجازات الجزائر في تهيئة الإقليم 1962-2021، تم الاطلاع 2023/04/5، الساعة: 14:07.
<https://feteindependance.interieur.gov.dz/2022/06/04/>

هيكله النسيج العمراني الخاص بالمدن الكبرى ذات الوتيرة السريعة في النمو.¹ هذه السلسلة من المخططات التي أقرتها الدولة لم تحقق الشيء الكثير، ولا الفعالية المطلوبة نتيجة تجاهلها للأراضي والمساحات من حيث القابلية كان الهدف بالأساس اقتصادي بحث عبر جلب الاستثمارات انتاجية وقطاعية.

2- سياسة التهيئة العمرانية 1978-1986

فسياسة التوازن الجهوي لم تتمكن من القضاء على ظاهرة النزوح نحو المناطق الحضرية أو تحسين التقارب الجهوي بين مختلف المناطق في الجزائر. تم ميلاد وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية وتبعها إنشاء الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية 1981 إضافة إلى أنه منح الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) صلاحيات في هذا المجال تجسدت في المخطط الولائي والبلدي للتهيئة. -اتخذت الوزارة مخططا خماسيا 1980-1985 هدفه تنمية المناطق الداخلية وهيكله القطاع الصناعي.

وقانونيا صدر قانون 02.82 حول رخصة البناء والتجزئة للحد من تبدير العقار.²

المرحلة الثانية 1986-1999

ابتداء من 1986 دخلت الجزائر في أزمة مالية اقتصادية بترولية بالأساس انعكست على كل

¹ المرجع نفسه

² كمال تكواشت، التهيئة العمرانية: مفهوم ومراحل التنظيم. مجلة الدراسات القانونية، العدد 1، 2023، ص268.

مستوياتها التنموية إلى جانب انخفاض أسعار البترول تراجعت قيمة العملة الوطنية في البورصة العالمية وتزامن معها ارتفاع في المديونية التي وصلت إلى 30 مليون دولار وبالتالي ضعف المورد المالي بشكل كبير وهو ما أفرز تراجعا كبيرا في دعم سياسات التخطيط العمراني سواء في المدن أو المناطق الريفية.

وعرفت المرحلة الحرجة من 86-89 برنامجا في مجال التهيئة العمرانية وأطر قانونيا من خلال قانون 03.87 والذي كرس مبدأ اللامركزية في عملية التنمية للتحكم في التهيئة محليا وكان هدفه هو الموازنة في توزيع الثروات الوطنية وتنظيم المدن وجاء في هذا الإطار 3 مخططات فرعية:¹

❖ **المخطط الوطني للتهيئة العمرانية:** ويعتبر هذا المخطط هو الأصل في خيار الدولة

في التهيئة العمرانية وتخطيط المدن على المستوى الوطني، واتخذ كمرجعية لتوزيع

البرامج التنموية وبرمج هذا المخطط عديد الأهداف المراد تحقيقها وأبرزها:

*القاعدية: من خلال وضع قنوات الهياكل القاعدية.

*العقلانية والرشادة في التسيير العمراني الوطني.

*حماية التراث الإيكولوجي والثقافي والتاريخي.

*تحقيق التوازن في البرامج المخصصة وطنيا للتهيئة العمرانية حسب درجة الأهمية،

الإمكانيات المتوفرة، الجهوية ومتطلبات التنمية.

¹ المرجع نفسه

❖ **المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية:** ونشأ هذا المخطط كنوع من أداة ميدانية محلية في يد المخطط الوطني وكان مجاله التخصصي في البرامج التنموية لإعادة التوازن الجهوي وتحديد والتفرقة بين احتياجات التعمير والإسكان والتخطيط لمختلف التجمعات الحضرية.

❖ **المخطط التهيئة المحلية (الولائي والبلدي)**

➤ **المخطط الولائي:** إنطلاقاً من المخططين السابقين الولائية تضع مخطط مصغر على حسب رقعتها الجغرافية وضمن الأهداف الجهوية والوطنية وضمن خصوصية المنطقة وبالتنسيق مع القاعدة المحلية أي هيكل البلديات التي تشكل الولاية. ويهدف هذا المخطط الفرعي إلى تحديد التوجهات التنموية محليا وضبط الأنشطة وتنظيم الهياكل الأساسية والتنسيق مع المخططات البلدية تحقيقاً لخدمة عمومية ناجعة لفائدة قاطني هذه الولاية.

➤ **المخطط البلدي:** وتعتبر البلدية الخلية الأصغر في السياسة الوطنية وتعمل على التنسيق بين المخطط الولائي على مستوى قاعدتها الترابية والسكانية ويسعى هذا المخطط إلى إدماج المواطنين واعتبارهم صناع التنمية.¹

-أقر النظام السياسي الجزائري تعديلاً دستورياً في فيفري 1989 الذي أسس لمرحلة جديدة

¹ محمد جبوري، التأطير القانوني للتعمير في ولاية الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر 1، 2005، ص

بعيدة عن التخطيط المركزي ومعه التغيير في مختلف السياسات والبرامج.

الفترة 1989-1999

مرحلة العشر سنوات عنونت باللامركزية وتعددية الفواعل وبداية أهم مظاهرها الأولية هي:

1- بروز التعمير العشوائي.

2- عدم إستقرار الهيئة المكلفة بالتهيئة العمرانية وإلحاقها بوزارات أخرى أحيانا.

3- حدوث نوع من عدم التوازن بين القوانين الخاصة بالمخططات العمرانية والواقع الذي تعرفه مختلف المدن.

4- تجاهل الخصوصات المحلية في مقابل عدم إشراك الفواعل المحلية في المناقشة العامة للقوانين.

5- إلغاء العمل بقانون 1987 كمرجعية قانونية.

6- ارتفاع معدلات الفقر وتراجع الاستثمار والمشاريع التنموية.¹

وهو ما أدى بالدولة الجزائرية إلى تبني سياسة واسعة الصلاحيات والبداية مع تبني الوزارة لوثيقة -الجزائر غدا- معددة جل الاختلالات والإشكالات في هذا المجال ثم الوصول إلى تبني مشروع وطني لاستراتيجية جديدة تنتهي 2012 ضمن صراع تيارين أساسيين:

الأول دعا إلى ضرورة تدخل الدولة بالشكل السابق في وضع السياسات لأنها الأقدر على معرفة الأنجع والأرشد في مقابل تيار يدعو إلى الانفتاح وترك المجال للمبادرة الحرة على

¹ المرجع نفسه، ص 17.

أساس اقتصادي.

المرحلة الثالثة: 1999-2017

تحت تسمية السياسة العمرانية في إطار التنمية المستدامة خلال فترة 18 سنة عرفت السياسة العمرانية انفتاحا على المستوى القانونية والآليات والصيغ والبرامج والمخططات وتبعتها التعددية في الفواعل ودرجة تدخل القطاع الخاص وتبني خيار التشاركية كإطار للاتجاه نحو التنمية المستدامة.

❖ قانون 20.01 المرتبط بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الغى قانون 03/87 لأنه لم يعد إطارا صالحا وتجاوز الزمن بسبب التغيرات التي حدثت على الإطار العام في الدولة.

وعملت على إدراج البعد التنموي وحماية البيئة بصفة رسمية ويهدف هذا القانون إلى تنمية الفضاء الوظيفي بشكل منسجم ومستديم ومراعاة خصوصية كل فضاء اقليمي جهوي وهادف إلى إزالة عدم التوازن الجهوي.

❖ القانون 2006/06: وهو أبرز القوانين التوجيهية للسياسات العمرانية القانون تحت مسمى القانون التوجيهي للمدينة في إطار منظومة القانونية للتنمية المستدامة وتثمينها وترقيتها.¹

¹ صورية بن صوط، المدينة الجديدة بين التكريس القانوني والغياب الفعلي. مجلة صوت القانون، العدد 01، 2022، ص

جاء هذا القانون نتيجة عدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية والعمران الفوضوي وغياب الضبط القانوني للمدن فكان هذا القانون:

1- وضع الضبط التشريعي لضمان سير وترقية المدينة.

2- ترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة.

3- تجسيد مهام المراقبة ومتابعة نشاطات المدينة.

4- تنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد على آليات التنسيق التشاور، اللامركزية، التسيير الجوّاري، الإعلام... إلخ.¹

3- التحديات التي تواجهها سياسات المدينة والسياسات العمرانية في الجزائر

إن سعي الدولة الجزائرية لخلق استراتيجية فعالة لتطوير المخططات العمرانية وترقيتها وتفعيل آلياتها لمواكبة التحولات السريعة على الصعيد العمراني والاجتماعي وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة، وخلق مدن صديقة للبيئة تقابلها تحديات مرتبطة بهندسة تفتقد في معالمها للأبعاد الحضرية والاجتماعية أي الهوية الحقيقية وتحديات مؤسساتية هيكلية، قانونية، سياسية تجسدت في:

1- إجراءات وسياسات مطبوعة بثقل القرار المركزي وجعلت من ضرورات التهيئة العمرانية درجة ثانية.

¹ المرجع نفسه، ص 1088.

- 2- صعوبة معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة من سياسات التعمير العشوائي أو ما يعرف بالأحياء العشوائية وكذا إمدادها بكافة شروط عملية التهيئة كقنوات الصرف الصحي وشبكة الطرق...إلخ.
- 3- ضعف التشاركية أي آليات التنسيق بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، (جمعيات، منظمات البيئة...)
- 4- ضعف الآليات القانونية الرادعة الراجع أساسا إلى سوء التنسيق بين مختلف الهياكل المؤسساتية.
- 5- سوء التخطيط في مجال التعمير أدى إلى سرعة في التوسع العمراني الذي طال المناطق الصناعية.
- 6- غياب الثقافة البيئية في الوسط الحضري الناتجة عن السلوكات المرضية.
- 7- عدم مراعاة الخصوصيات (المناطق الصحراوية في عمليات البناء والتعمير).
- 8- الإشكالات التقنية المتعلقة برخص البناء، الهدم، إصدار الحيازات، متابعة السكن الهش.
- 9- عدم الاستقرار مهمة التهيئة العمرانية وربط عملياتها بعدة سلطات وزارية(التخطيط، الإسكان، الداخلية)
- 10- إعطاء الأولوية للنظرة القطاعية في التخطيط دون أن تولي الاهتمام لواجب التناسق إزاء التوجهات المحلية.¹

¹ بوبكر حربوش، سياسة المدينة بالجزائر الرهانات والآفاق. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017، ص 272.

4-الاتجاه نحو تنظيم المدن الجديدة في الجزائر-الجزائر العاصمة نموذجا-

المدينة الجزائرية هي فسيفاء مركبة تعكس الواقع الاجتماعي تجمع ثلاث أنماط من المدن بين التركة الاستعمارية (ما يعرف بالمدن العتيقة) والتجمعات السكنية الكبرى، والبناءات العشوائية القصدية.

وعرف تركيز بناء المدن اتجاها مفردا نحو الساحل الزاخر بالمرافق النقل من طرق وتركيز صناعي 75% في مجموعة بثروات مائية، فضاءات محفزة مم ولد ظاهرة التمدين العشوائي غير المراقب مصاحبا مع ظواهر اجتماعية سلبية غير صحية على شاكلة عدم الأمن، الأمراض...إلخ.

فالامتداد غير الواعي للسكنات شبه الحضرية أفرز ما يعرف بالعنف المدني وانعكاساته على تدهور المحيط والبناء.¹

والمستقبل الحضري للمدن الجزائرية تعيش رهانات متعلقة ب 4 نقاط:

1-على المستوى الديموغرافي: التزايد المرتقب للسكان وتقدر ب 57 مليون نسمة في حدود 2025 أين العاصمة منتظرة للوصول إلى 11 مليون مع تراجع مرتقب في سن السكان والتي تعتبر معطى أساسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي للمدن.

2-على مستوى العقار: ضرورة التفكير في الحفاظ على الأراضي الفلاحية ومتابعة الممارسات غير القانونية والمناظرات العقارية.

¹ المرجع نفسه، ص202.

3-الإقليم: ضرورة للسياسات الحضارية أن تدمج الاختلافات المجالية وخصوصيات المناطق ومهامها ووظائفها الخاصة.

4-المالية: ضرورة توجه البلدية نحو مقارنة إقتصادية ومن خلالها المدينة أين مفهوم تجديدي للنمو المحلي تفرض نفسه.¹

فعلى المدينة الجديدة التي تواجه منطقتين:

منطق استعابي لكل متطلبات الاقتصادي الدولي والعصرنة بخلق مدن متنافسة ومنطق يجعل من المدينة وحدة اقتصادية وثقافية مراعيًا للمتطلبات المجتمعية.

5-مدينة الجزائر العاصمة نموذجا

الموقع الجغرافي، المركزية، تركيز المنشآت، الاختيارات الإيديولوجية حسب ميثاق الجزائر 1964 جعل من العاصمة أولوية التطوير ضمن المخططات الاقتصادية.

وانتقالها من عاصمة استعمارية إلى العاصمة السياسية بعد الاستقلال إضافة إلى الوظيفة الاقتصادية جعلها مستقطبة أقل 50% من الوظائف الصناعية جالبة معها 8/1 حجم السكاني لكل الجزائر، نسيج تاريخي ووظيفيا لها بلديات صناعية شرقا، بلديات مزدوجة في المنطقة الوسطي والانتقال من المخطط التنظيمي العام POG إلى مشروع محافظة الجزائر الكبرى GPG.

¹ عبد العزيز العايش، شهيناز قب، مستقبل المدن الجديدة في ظل سياسة التوسع الحضري. مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد 4، 2018، ص211.

عجز المخطط التنظيمي العام POG المؤسس 1968 من الوصول إلى تحقيق أهدافه نتيجة عدم أخذ تجانس الفضاء الجغرافي للمنطقة الغربية وهو ما حاول تداركه في 1979 من خلال مخطط رئيسي لل عمران لتهيئة الجزائر العاصمة التي قسمت إلى 8 قطاعات حضرية وصولاً إلى مشروع الحضري الكبير والذي ضم 6 محاور أساسية:

- 1- عصرنة المسلسلات ووسائل إدارة العاصمة.
- 2- إعادة تأهيل الأحياء غير الملائمة.
- 3- تدعيم منشآت المرور والشبكات الاستراتيجية.
- 4- الحفاظ على المحيط وتعميم النظافة والوقاية.
- 5- ترقية وظائف العاصمة عبر عمليات محددة على مستوى المجالات المركزية للكتلة عن طريق نشاطات ونشاطات ذات صيت عالمي.
- 6- بعث الإقتصاد الحضري بترقية الشغل.¹

6-الرهان المستقبلي للجزائر الكبرى

- ضرورة التفكير في خلق أقطاب التوازن (**metropole d'équilibre**) حتى تحد من نمو العاصمة مع دعمها بمرافق لجلب أكبر للسكان من الأقطاب الجهوية بدل العاصمة.
- على الإقليم العاصمي إظهار مهارة لحل مشاكل التكلفة في نطاق مقارنة لتهيئة الإقليم.
- يجب على الجزائر العاصمة الخروج من حصرها داخل حدودها الوطنية لتتبنى سياسة عالمية جديدة.

¹ بومعروف محمد أمين وآخرون، المخطط التوجيهي لتهيئة الحواضر الكبرى. ص14

الخاتمة

تعتبر السياسات العامة القطاعية والبرامج الحكومية هي العصب الأساسي لتسيير شؤون الدولة، تحمل من الخصوصية ما يفرق بين مختلف السياسات والبرامج والخطط التي تضعها السلطة التنفيذية خدمة للتوجهات والاستراتيجيات الكبرى للدولة والمسطرة ضمن دساتيرها ومنظومتها القانونية.

والسياسة القطاعية هي برنامج يمس قطاع من القطاعات يمتاز بأهداف وآليات وأدوات خاصة تخدم المسار العام الذي يسعى القطاع للوصول إليه، مترجمة استراتيجياتها في جملة أهداف قصيرة وطويلة المدى.

فرضت التغيرات والتحديات المتزايدة في البيئة الداخلية والخارجية ضرورة التفكير في العمل المشترك والتنسيق والتكامل ما بين القطاعات، تفاديا لهدر المال العام، حفاظا على الجهد والوقت، والاستفادة من تبادل المعطيات والبيانات التي من شأنها تسهيل قضاء احتياجات الفرد المواطن، فبرز مفهوم التكامل القطاعي الذي يعنى في أبسط تعريفاته بإيجاد مساحة مشتركة ما بين عدة أنشطة وسياسات للحكومة، اللقاء من شأنه أن يحدث استثمار في التعاون، على الرغم أن هذه المساحة قد تحمل من التناقضات مستقبلا ما يؤثر على مسألة التكامل، من قبيل تضارب المصالح واختلاف النخب السياسية، وتعارض الأهداف وتداخل المسؤوليات ومنطق الربح والخسارة عند الأطراف المختلفة.

وتلعب السياسات العامة القطاعية دورا مهما في المنظومة الداخلية عمليا، والقراءة في الأطر المفاهيمية والنظرية للسياسات القطاعية جاءت دعما أكاديميا لترسخ لدى الطالب السيرورة المنهجية في التحليل والأطر النظرية والمقاربات التفسيرية لتطور مختلف السياسات تماشيا وأنماط النظم وأشكال الدول.

سلسلة المحاضرات جاءت لتؤكد على أهمية التكامل القطاعي في السياسات العامة، كما تم الإشارة إلى التكامل بين القطاع العام والخاص، كتوجه جديد يدعم مسألة التشاركية وتعددية الفواعل، ففي الكثير من الأحيان الحول تأتي من خارج دائرة السلطة، وكذا التطرق في جزئية إلى القيمة المضافة التي قدمتها التكنولوجيا والرقمية في تفاصيل حياتنا اليومية وانعكاسها على دعم آليات التكامل وتسهيل التنسيق.

والمقياس قدم نماذج من القطاعات الحكومية من قبيل قطاع التعليم على أهميته وحساسيته كثاني أكبر قطاع ممول في الجزائر لدوره الفارق في تغيير الأمم والشعوب، كما تم التطرق إلى قطاع الصحة ومختلف المراحل التي مرت بها الأنظمة الصحية في الجزائر، متطلبات النجاح وتحديات الميدان، وكذا القطاع السياحي والبيئي والتنمية المستدامة وقطاع العمران والمدينة والتهيئة العمرانية كقطاعات مفصلية على أهميتها في تشكيل حجر الأساس لرؤية الجزائر الاستشرافية في تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة.

قائمة المراجع

1-الكتب

- 1- أندرسون جيمس، صنع السياسات العامة. ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998.
- 2- بلحاج صالح، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 3- الحمش منير وآخرون، دولة الرفاهية الإجتماعية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 4- كليي رشا عبد الله وآخرون، نظرة على أنظمة التعليم في بعض دول العالم. المملكة العربية السعودية، كلية التربية، ديسمبر 2019.
- 5- المومني نذير وآخرون، البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت 2007
- 6- مركز الدراسات والأبحاث، تقويم السياسات العامة. القاهرة، 1989.
- 7- المرعشي براء فيصل، الموسوعة السياسية اقترب تحليل النظم الاقتراب النسقي. 2017.
- 8- المغيربي محمد زاهي بشير، قراءات في السياسات المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998.

9-مصباح عامر، علم السياسة الفواعل والقضايا في ظل تطورات العولمة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2017.

10-ساجد يزن خلوق محمد، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني دراسة مقارنة. دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.

11-علي حافظ محمد، تطور السياسة التعليمية في المجتمع العربي. القاهرة، دار الكشاف.

12-الخرجي ثامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

2-المجلات

1-ايرابن نوال، الاستثمار السياحي في الجزائر: واقع وتحديات. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد3، 2021.

2-بوحنية قوي وحسيني محمد العيد، السياسة العامة الصحية في الجزائر (دراسة من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث)، مجلة الدراسات السياسية، العدد01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013.

3-بلعاطل عياش، سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الإنجازات. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد، 2، 2016.

4- بلمكي أمين ولعماري مبارك، السياسة التربوية في الجزائر البحث المستمر عن الجودة، مجلة المدونة، العدد3، 2024.

5- بن داودية وهيبية، التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري في ظل برنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة 2016-2030. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 28، 2022.

6- بن صوط صورية ، المدينة الجديدة بين التكريس القانوني والغياب الفعلي. مجلة صوت القانون، العدد01، 2022.

7- زاييري بلقاسم ودربال عبد القادر، تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري. مجلة الاقتصاد والمجتمع. العدد 05، 2008.

7- لزار سميرة، البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة مقارنة لفهم العلاقة بينهما. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 2، 2021.

8- محمدي مليكة، مشروع قسنطينة 3 استراتيجية ربط الجزائر بالمصالح الفرنسية. المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد1، 2023.

9- صاطوري الجودي، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الباحث، العدد 16، 2016.

10- العايش عبد العزيز، شهيناز قب، مستقبل المدن الجديدة في ظل سياسة التوسع الحضري. مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد 4، 2018.

11- تكواشت كمال، التهيئة العمرانية: مفهوم ومراحل التنظيم. مجلة الدراسات القانونية، العدد 1، 2023.

12- خيثر عزيز، السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في القرن 19. المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية. العدد 4، 2016.

3- الرسائل الجامعية

1- جبوري محمد، التأطير القانوني للتعمير في ولاية الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر 1، 2005.

2- جمات وسيلة، تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2023.

3- حربوش بوبكر، سياسة المدينة بالجزائر الرهانات والآفاق. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017.

4- عبد الجبار جبار، السياسات السياحية في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2025، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2025.

4- الندوات والمحاضرات

1- بن جيلالي محمد الأمين، السياسات القطاعية في الجزائر. محاضرات مقدمة لطلبة ماستر مهني إدارة عامة، جامعة تلمسان، 2025.

2- وليامسون يان، إعادة التفكير في التنمية المستدامة: البحث عن خطة تحول، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2015.

3- يوسف محمد محمود عبد الله، دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب. الندوة الجهوية الموسعة وتحقيق التنمية المستدامة: الفرص والتحديات، المغرب: المعهد العربي لإنماء الدولي، 2019.

5- المواقع الإلكترونية

1- الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التكامل والتنمية الاقتصادية. تاريخ الاطلاع 2023/04/04، الساعة 21:31.

<https://archive.unescwa.org/ar>

2- بومعروف محمد أمين وآخرون، المخطط التوجيهي لتهيئة الحواضر الكبرى.

<https://fr.scribd.com/presentation/552256482>

3- وزارة الداخلية، أهم انجازات الجزائر في تهيئة الإقليم 1962-2021، تم الاطلاع 2023/04/5، الساعة: 14:07.

<https://feteindependance.interieur.gov.dz/2022/06/04/>

4- منظمة السياحة العالمية، تاريخ التصفح 2024/04/30، الساعة 7:54

<https://www.unwto-tourismacademy.ie.edu/ar/partner/un-tourism>

5- صالح ياسمين، مفهوم السياسة العامة والسياسات العمومية والسياسات القطاعية في ضوء دستور 2011. تم الاطلاع 2023/03/20، الساعة 08:55.

<https://www.chambredesconseillers.ma/docs26publications2011.pdf>

المراجع باللغة الأجنبية

1- Les ouvrages

- 1- Jobert Bruno et Muller pierre, **L'état en action (politiques publiques et corporatismes)** presses universitaire de France, 1987.
- 2- Hassenteufel Patrick . **Sociologie politique : l'action publique.** Armand Colin, 2008 .
- 3- Muller pierre , **Les politiques publiques, Que sais-je ?**, PUF, Paris, 2009.
- 4- Papadhópoulos Ioannis, **Médiateurs et démocratie.** (une french touch dans l'analyse des politiques publiques ?). presses de science Po, Paris. 2015.
- 5- Russeil Sarah. Transfert de politiques publiques. **Dictionnaire des politiques publiques**, 3^é Edition. les presses sciences po, paris, 2010.
- 6- Velasco María, **Tourism Policy.** Universidad Complutense de Madrid, Madrid, Spain, 2016.
- 7- Vincent Lemieux, **L'étude des politiques publiques: les acteurs et leur pouvoir**, Presses Université Laval, 2002.

2- Revues

- 1- Bouriche Riadh. Analyse des politiques publiques. **Revue des sciences humaines**, université de Mentouri Constantine n°25, Juin 2006.

2-Muller Pierre, «Présentation: Cinq défis pour l'analyse des politiques publiques ». Enjeux, controverses et tendances de l'analyse des politiques publiques. **Revue française de science politique**, 46^e année, n°1, 1996 .

3-Muller Pierre , Esquisse d'une théorie du changement d'ans l'action publique (Structures, acteurs et cadres cognitifs). **Revue française de science politique**, vol. 55, n°1.(février)2005 .Presses de Sciences Po. Paris.

4-Sabatier Paul A. Schlager Edella. Les approches cognitives des politiques publiques : perspectives américaines. **Revue française de science politique**, n°2, 2000.

3-cites

1-République Algérienne Démocratique et Populaire, plan national cancer 2015-2019. October 2014.

https://extranet.who.int/ncdccs/Data/DZA_B5_plan_national_cancer.pdf

Sadaoui Farid, youcef kheniche, Le Secteur Touristique en Algérie : Réflexion sur le Patrimoine touristique dans la vallée du M'ZAB – Ghardaia.

<https://dspace.ummtto.dz/server/api/core/bitstreams/584bdadb-f900-4409-9a81-f31b3080c96c/content>

4-periodicals

1-Bourayou Hadjer Amira, Tourism expansion strategy in Algeria between the Tourism Development Master Plan 2030 and the reality of achievements. **review of "Eco research**, n2, 2025.

2-Jatinkumar Khushi Raval, A survey on safeguarding critical infrastructures: Attacks, AI security, and future directions. **International Journal of Critical Infrastructure Protection**, 2024.

3- peters Guy, The challenge of policy coordination. **Policy design and practice**, vol 1, 2018.

4-Rohini PK , rhe role of transportation in tourism development. **Educational administration theory and practice journal**, April 2024.

5-Yeboah Botah Kwadwo , ntegration of Sectoral Policies: Potentials and Obstacles in a Complex and Interconnected World. **Journal of Social and Policy Issues**, September 2023.

4-Websites

1-Clark Nick, education in Algeria. World Education News and Reviews, April 2006, pp1-4 accessed April 20, 2024, at 18 :06 h <https://shelbycearley.com/wp-content/uploads/2010/06/education-in-algeria.pdf>

2-C. Sagnes- Raffy, " Organisation générale du système de santé en France". 2024.

http://www.medecine.upstlse.fr/DCEM2/module1/module01/Organisation%20_CSR_sept2009.pdf.

3-Çınar Müge, Educational Challenges in Algeria: A work in progress. accessed April 22, 2024, at 22 :40 h

https://brokenchalk.org/educational-challenges-in-algeria-a-work-in-progress/_ftn3

4-Herms Consultancy Dmcc, largest pharmaceutical market in North Africa. 2023, accessed April 22, 2024, at 08 :40 h

<https://hermsglobal.com/algeria-health-sector-market>

5-Oudaifia Lamia, Tourism in Algeria between the reality and challenges. accessed April 23, 2024, at 10 :15 h

<https://dspace.univ-guelma.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/8729/lamia%20oudaifia%20-%20univ%20annaba.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

6-P Jindal O Global, What is Public Policy? Definition, Scope, Features, Types & More. December 30, 2023, accessed March 16, 2024, at 20 :00 h

<https://jgu.edu.in/blog/2023/12/30/what-is-public-policy/>

7-Petek Ana, Classifying roles of Policy Actors.university of Zagreb, 2022, accessed March 17, 2024, at 14.00 h

8-public policy process, accessed March 20, 2024, at 15 :33 h

<https://www.laits.utexas.edu/gov310/PEP/policy/index.html>

9-Public Health policy, The New Public Health (Third Edition), 2014
accessed April 22, 2024, at 12 :11 h

<https://www.sciencedirect.com/topics/medicine-and-dentistry/public-health-policy>

10- scholaro Education System in Algeria accessed April 22, 2024, at
22 :40 h

<https://www.scholaro.com/db/countries/algeria/education-system>

11-Unesco, education sector. accessed April 20, 2024, at 13 :55 h

<https://www.unesco.org/en/query-list/e/education-sector>

12-Wiston library , Significance of Sectoral Policy. accessed March
17, 2024, at 19 :00 h

<https://www.wisdomlib.org/concept/sectoral-policy>